المرأة والشريعة
للتمييز بين الحق والباطل

مؤتمر نسائي عالمي

جمادى الآخرة ١٤٣٦ هـ - آذار (مارس) ٢٠١٥ م

القسم النسائي
في المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

conf_AR.indd 1 24.03.2015 00:50:28

المحتويات

مقدمة ٣

الكلمة الأولى - من تونس

من الذي يحدد حقوق المرأة في العالم الإسلامي: الشريعة أم القانون الدولي؟ ٤

الكلمة الثانية - من الأردن

تفكيك منهج النسوية الإسلامية ٦

الكلمة الثالثة - من لندن

تفنيد افتراءات وسائل الإعلام حول المرأة والشريعة ٨

الكلمة الرابعة - من فلسطين

توضيح وضع المرأة في ضوء النظام الاجتماعي الإسلامي الفريد من نوعه ١٣

الكلمة الخامسة - من إندونيسيا

رؤية حول حياة المرأة في ظل الشريعة الإسلامية. ١٥

الكلمة السادسة - من تركيا

دور المرأة في إيجاد التغيير السياسي الحقيقي. ١٨

conf_AR.indd 2 24.03.2015 00:50:53

مقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام العظيم، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه،

في الثامن من جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ الموافق للثامن والعشرين من آذار/مارس ٢٠١٥م استضاف القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير مؤتمرا عالميا للمرأة لم يسبق له مثيل، بعنوان: «المرأة والشريعة: للتمييز بين الحق والباطل»

هذا الحدث التاريخي جرى في مختلف القارات، وضم تجمعات لصانعات الرأي، حيث تم بالتزامن في خمس دول؛ هي فلسطين، تركيا، تونس، إندونيسيا والمملكة المتحدة. وقد عقد المؤتمر في قاعات إلكترونية موحدة من خلال بث حي للكلمات من كل قاعة إلى بقية الأماكن. كما تم إلقاء كلمة من الأردن. وأيضا تم بث هذا الحدث بصورة حية ومباشرة للناس في أرجاء العالم، وتمت مشاهدته من قبل تجمعات للنساء في عدد من الدول الأخرى.

وقد شمل الحضور صحفيات وسياسيات وأكاديميات وناشطات ومحاميات وعالمات وقائدات مجتمع وممثلات للمنظمات. وقد جاء المؤتمر تتويجا لحملة عالمية مكثفة امتدت طوال ستة أسابيع؛ اشتملت على حملة نشطة في مواقع التواصل (الاجتماعي)، وتواصل مع وسائل الإعلام العالمية، ومناقشات مع النساء في مختلف الدول حول العالم.

لقد سعى المؤتمر إلى تفنيد أكذوبة ظلم المرأة في ظل الشريعة الإسلامية، وقدم رؤية واضحة لمكانة المرأة حقوقها ودور النساء كما قررها الإسلام، وكما طبقتها دولة الخلافة الإسلامية. كما تم دحض الاتهامات الموجهة ضد أحكام شرعية معينة تتعلق بالمرأة، وكذلك شرح أساس وقيم وأحكام النظام الاجتماعي الإسلامي الفريدة، وأثرها الإيجابي على النساء والأطفال والحياة العائلية والمجتمع ككل. بالإضافة إلى ذلك فقد بحث المؤتمر النسوية الغربية و«الإسلامية»، وأفكاراً مثل المساواة بين الجنسين والحريات الليبرالية، والتي تُستخدم في إدانة معاملة الإسلام للمرأة، وتفنيد الادعاء بأن تلك النسويات قد مهدت الطريق لتحرير المرأة من الظلم. وإلى جانب هذا، فصّلت المتحدثات الطريق الصحيح الذي يجلب التغيير الحقيقي، ويؤدي إلى تحسين حياة النساء فعلاً. وقد تضمن المؤتمر مناقشات حول كيف أن التطبيق الشامل لأحكام الشريعة الإسلامية من قبل دولة الخلافة من شأنه أن يحل العديد من المشاكل التي تواجه المرأة اليوم. واختتم المؤتمر بتسليط الضوء على الدعم العالمي المتزايد والنشاط السياسي بين النساء المسلمات من أجل إعادة إقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

هذا الكتيب يتضمن الكلمات التي ألقيت خلال المؤتمر، حيث تعرضت بالتفصيل إلى كيف أن التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة هو الذي من شأنه أن يؤسس المكانة الرفيعة للمرأة، ويوفر لها الحماية والحقوق التي تستحقها، والتي منحها الله سبحانه وتعالى.

إننا ندعو الله سبحانه أن لا يطول اليوم الذي يشهدن فيه بنات هذه الأمة وينعمن بثمار العيش في ظل هذه الدولة الكريمة مرة ثانية إن شاء الله.

conf_AR.indd 3 24.03.2015 00:50:58

الكلمة الأولى
من تونس

من الذي يحدد حقوق المرأة في العالم الإسلامي: الشريعة أم القانون الدولي؟

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه:

أيتها الحاضرات الكريمات في البلاد التي نعقد فيها مؤتمرنا «المرأة والشريعة بين الحق والباطل» نحييكن أينما كنتن؛ كما نحيي جميع متابعينا في كل مكان، فالسلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته... أما بعد:

لم يدخر أعداء الإسلام جهدا في التلبيس على الناس ليصرفوهم عن شرع ربهم، كذبوا وافتروا وشوهوا، وكان نصيب المسلمة وفيرا، أسهم مسمومة كثيرة أمطروا بها الأحكام الشرعية المتعلقة بالمرأة لإدراكهم العميق لدورها المهم في الأسرة والمجتمع، فكان لزاما كشف هذه الأكاذيب وفضح تلك الافتراءات.

نعم.. إن آذار هذا العام مختلف عن غيره أيتها النساء؛ إذ بان فيه بالكاشف فشل التجربة النسوية في إنصاف المرأة؛ قرن كامل من الزمن ولم تنجح النسويات في رد أمور المرأة إلى نصابها أو إعطاء المرأة حقوقها كما يدعون.. وهذا أمر متوقع؛ فكيف لها أن تنصف المرأة وهي التي نشأت وثيقة الصلة بالاستعمار وملتحفة بعباءته!! فقد اقترنت دعوة مصطفى كمال لهدم الخلافة بدعاوى تحرير المرأة، وكلنا نعلم العلاقة الوثيقة بين مصطفى كمال وبريطانيا الخبيثة؛ كما اقترنت بها أيضا دعاوى المستعمرين في مصر وتونس وغيرها، ففي مصر على سبيل المثال كان اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني الراعي الرسمي للحركة النسوية: هو حامل لواء التحرير والتمكين للنساء بينما كان غرضه الحقيقي هو أن تظهر حضارته بأنها هي الحضارة المتفوقة فيترسخ بذلك الاستعمار الفكري الذي يعتبر أخطر من الاستعمار العسكري!!

ثم بعد ذلك تنوعت الأساليب وتعددت الوسائل لتصدير المفاهيم والقوانين الغربية لاستعمار البلاد والعباد؛ فكانت المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛ وكانت المؤتمرات والأيّام العالمية، وكان أيضا الهجوم الشرس على أفكار الإسلام وأحكامه وخصوصا النظام الاجتماعي وكل ما يتعلق بالمسلمة؛ فصُوِّرت بضاعة الغرب وكأنها النور وما يخالفها الظلمات؛ صورت أنها التقدم والحداثة وما يخالفها الرجعية والتخلف! بل إنّ الأمر وصل إلى أن تبرر الدول المستعمرة احتلالها لأراضي المسلمين وسفكها لدمائهم الزكية بأنه سعي لتحرير المرأة المسلمة! وأبرز مثال على ذلك تبرير «جورج بوش الابن» حربه على أفغانستان بتحرير المرأة الأفغانية من سجنها في بيوت رجال طالبان!!!

أخواتي: ما كان الغرب لينجح في تسويق بضاعته في بلاد المسلمين لولا اعتماده على أدوات محلية: إذ تكفلت الجمعيات النسوية الحكومية منها وغير الحكومية بتنفيذ مآربه وتبنت جميع ما روج له من اتفاقيات ومعاهدات دولية كبروتوكولات حقوق الإنسان وكاتفاقية سيداو المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها.. ويلمس نجاح الغرب في بعض مساعيه من خلال تمكنه من أخذ مصادقة كثير من البلدان على تلك الاتفاقيات والتزامهم بها؛ هنا في تونس على سبيل المثال تمت المصادقة على

conf_AR.indd 4 24.03.2015 00:51:00

سيداو منذ سنة ١٩٨٥م مع التحفظ على بعض البنود التي تخالف الشريعة وفي ٢٠١١م رفعت الحكومة جميع التحفظات كما تم المصادقة مؤخرا على بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب!! وتم أيضا تغيير بعض بنود الدستور المصري مؤخرا بما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية مدعين أنه لصالح وحرية المرأة! هذه المرأة المضطهدة بسبب الأنظمة التي تدعي أنها إسلامية والعادات والتقاليد والقيم غير الإسلامية في بلادنا شرقا وغربا.. هذه الأنظمة التي سهلت عمل الغرب وحربه ضد الإسلام وأحكامه بل وساندته ودعمته في ذلك..

إن المدقق في تلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يدرك مدى مخالفتها لأحكام ربنا وأنها تتضمن المفاهيم الغربية عن المرأة وتؤسس لنمط مجتمعي معين يخالف مخالفة جوهرية أحكام الإسلام؛ وهم يسوقون تلك الاتفاقيات بمكر وخداع لتظهر في صورة الضامنة لحقوق المرأة ومكاسبها؛ والعاملة على تحديث القوانين لصالحها، حتى انخدعت بذلك وظهر ما بات يعرف بـ»النسوية الإسلامية» التي تحاول قراءة نصوص الشريعة قراءة «متطورة» حسب زعمها لإصلاح المنظومة القانونية الإسلامية لتتلاءم مع مكتسبات الحداثة أي مع بضاعة الغرب الفاسدة!!

ولكن ولله الحمد أيتها الفاضلات؛ رغم عظم الجهود المبذولة من الغرب وأعوانه فقد بات اليوم واضحا أكثر من أي وقت مضى فشل النسوية ومؤتمراتها ومنظماتها واتفاقياتها في تحقيق ما تدعيه من أهداف. وإننا نسألهم هنا ونسألكن: هل وفوا ما وعدوا به حقا؟! هل حرروا المرأة وأعادوا لها حقوقها المسلوبة؟! هل قضوا أو على الأقل خففوا من مشاكل الفقر والجهل والمرض والعنف ضد المرأة؟! هل حققوا المساواة المزعومة أم كانت سرابا يحسبه الظمآن ماء؟! هل أثمرت قرارات وتوصيات مؤتمراتهم واتفاقياتهم زهراً أم علقماً مُرّاً كاوياً؟! هل أنتجت أسرا سعيدة هانئة أم أسرا متفككة تعيسة؟! هل ارتاحت المرأة بصراعها مع الرجل بحجة المساواة والتمكين أم ازدادت إرهاقا ومعاناة وإحباطا؟! هل أنصفتها القوانين البشرية الوضعية أم زادت من ظلمها؟! هل كانت ادعاءاتهم حول تحديث وإصلاح النظام الاجتماعي بحيث ناقضوا مفاهيم الإسلام طوق نجاة أم حبل موت؟!

الجواب أخواتي واضح فيما نراه من وضع المرأة الذي يزداد سوءاً وظلما ومعاناة، حتى لقد ظهرت حركة نساء ضد النسوية ممن تذوقن علقم ثمار «المساواة»، فلفظنها لفظ النواة وحملن شعارات من مثل أنا لا أحتاج للنسوية لأني لا أرى في الرجل عدواً.. أنا لا أحتاج للنسوية لأنها تهدم الأسرة وتحارب التقاليد الأسرية.. إلى غير ذلك من الشعارات الصارخة برفض تسلط النسوية على قضية المرأة واحتكارها لها... فهل بعد كل هذا الفشل فشل!!

وهنا يفرض تساؤل نفسه هل من مشروع آخر قادر على إنصاف المرأة في كل العالم تحتضنه النساء!؟ هل هناك مشروع يعطي للمرأة والرجل والطفل والمجتمع بكل أفراده حقوقهم بدون تمييز أحد على غيره حيث يعرف كلٌّ ما له وما عليه ضمن أحكام واضحة ثابتة منصفة؟! هل هناك أحكام تراعي إنسانية الإنسان وتعطيه حقوقه وتلزمه بواجبات حسب هذا الدور بحيث تسير عجلة الحياة بسهولة ويسر وهناء؟!

أجل أخواتي.. إن مشروع الإسلام العظيم هو المشروع الذي يظهر يوما بعد يوم أنه الرؤية السياسية الوحيدة القادرة على قلب الواقع وتغييره تغييرا جذريا فتنصف البشرية جمعاء برحمة الله وتنصف المرأة طبعا تباعا.. فهو من رب البشر وخالقهم والعالم بهم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

أيتها المسلمات العزيزات الشامخات بإسلامهن في كل بقاع الأرض؛ لقد دار الزمان دورته وباتت بضاعة الغرب من فضل الله مكشوفة مفضوحة وبتّن بوعيكنّ وفطنتكنّ ترين الأمور بعين بصيرة ثاقبة؛ فآن الأوان إذن لتكنّ على الجبهات الأولى في محاربة الكفر وأعوانه: آن لكنّ أن تكنّ السد المنيع الذي يحول دون تنفيذ مخططاتهم الشريرة ومآربهم الخبيثة بلفظ كل اتفاقياتهم ومعاهداتهم؛ بلفظ مفاهيمهم الخاطئة ووجهة نظرهم المغلوطة عن الحياة؛ بلفظ القضايا التافهة التي أرادوا أن تكون همّ المرأة..

إن إسلامنا هو الحق المبين.. هو رسالة رب العالمين.. حقّ لنا أن نطاول السماء به رفعة؛ حقّ لنا أن نلفظ كل ما يخالفه لفظ النواة؛ حقّ لنا أن نكشف ونفضح ما يسمونه إصلاحا وتطويرا لأحكام الشرع ونتصدى له! ونعلنها مدوية في كل الأرض: بإسلامنا لن نفرط؛ لن نتنازل؛ لن نحيد.. كفاكم تشويها وتحريفا لديننا لم تعد تنطلي علينا حيلكم وأكاذيبكم بل لقد بتنا على يقين أن في إسلامنا المنفذ والمنقذ للبشرية جمعاء ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ۚ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ١٨].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

conf_AR.indd 5 24.03.2015 00:51:03

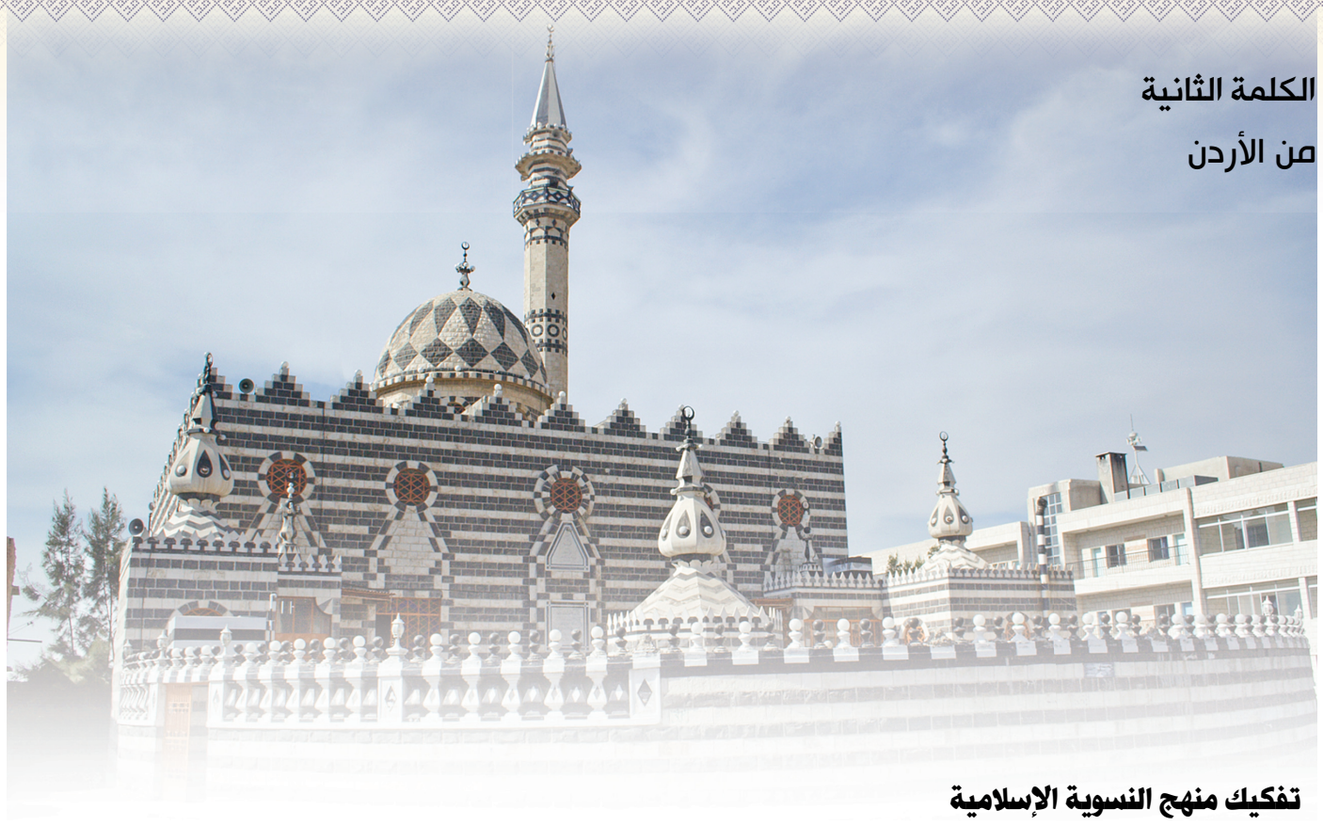

الكلمة الثانية
من الأردن

تفكيك منهج النسوية الإسلامية

حصلت المرأة المسلمة على كامل حقوقها دون أن تقاوم وتقاتل وتقوم بالمسيرات والإضرابات لذلك، فقد أنصفها الإسلام وأحكامه بوصفها إنساناً أولا وأخيرا، وكانت لها مشاركات إيجابية وفعالة في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليم والعمل، في الوقت الذي كانت فيه المرأة في الغرب تعاني ويلات المهانة والتهميش والتحقير، ولم يكن لها حقوق تذكر، ناهيكم عن سوء معاملة الذكور للإناث في الأسرة والمجتمع والكنيسة، مما دفع النساء لإيجاد حراك في المجتمعات الغربية حول حقوق المرأة ورفض ما سمي بالهيمنة الذكورية، فظهر ما يسمى بالنسوية والتي أحد تعريفاتها «أنها النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسي والهيمنة الذكورية الذي تعاني منه المرأة».

وقد حاول البعض تقليد معالجات هذا الظلم الذي تعرضت له المرأة الغربية عبر استيراد فكرة النسوية ومحاولة أسلمتها، حيث تسعى «النظرية النسوية الإسلامية» إلى تحديث منظور المرأة من خلال مراجعة الإسلام بنظرة حديثة جديدة، وكانت مارغو بدران أول باحثة تستعمل هذا المصطلح عام ١٩٩٩م حيث أشارت إلى أن الدين لا يشكل المشكلة أمام المرأة بل تكمن المشكلة في الطريقة التي يساء بها تفسير الدين وتطبيقه..

نعم أخواتي.. إن ما يطلق عليها اسم «النسوية الإسلامية» تميز بين القرآن والحديث، وتعتقد أن القرآن أكثر إنصافا للمرأة في شأن النوع، وتتهم الحديث بالإجحاف بحق المرأة المسلمة. حيث تستخدم هذه النسوية مصطلح الاجتهاد من أجل تفكيك النصوص الدينية واستخراج أحكام وفتاوى يلجأن إليها في الدفاع عن حقوق المرأة كاملة كما يدعين، أي يعملن داخل إطار الإسلام معتمدات على مناهج لغوية عدة في تفسير الخطاب الديني.. وهنا مكمن الخطورة أخواتي، حيث يصعب على النسويات الليبراليات والعلمانيات أن يحدثن نفس التغيير لسبب بسيط وهو نظرة الآخرين إليهن كونهن يحملن فكر الغرب وجئن ليهدمن مبادئ وأخلاق ودين الشرق، لذلك يكون المجتمع «الإسلامي» حذرا منهن، بل إنه قد يضع المعوقات أمام أي مشروع يأتين به من أجل المرأة وينظرون إليه بعين الشك والريبة، فبذلك تعمل «النسويات الإسلاميات» على فرض النسوية الغربية ولكن بطريقة بالغة الدهاء؛ حيث يسعين لإقناع المسلمين والمسلمات أن ما جاءت به النسوية الغربية هو عين ما يدعو إليه الإسلام، وبالتالي فلا يوجد ما يدعو لمقاومة ذلك أو نقده، فهي مجموعة من الأفكار الإنسانية الراقية الحديثة التي تتطابق مع ما جاء به الإسلام.. وتتزعم هذه الأطروحة عدد من الأكاديميات اللاتي قمن بصك المصطلح من أجل القبول به وترويجه في البلاد الإسلامية فأصبحنا نسمع بما يسمى بـ»النسوية الإسلامية»، ونذكر هنا أمينة داود التي أمَّتْ مصلين رجالاً ونساءً في أمريكا، والتي ترى أنَّ الإسلام لا يتعارض مع الحرية ولا يحرِّم الفكر ولا يجبر النساء على ارتداء الحجاب! بصيغة أخرى إنهن يبَجِّلن الإسلام من أجل هدمه ودون أن يُتَّهمن بالخيانة والعمالة للغرب، بل قمن بصياغة العديد من المقترحات لإصلاح الوضع، ولكن بنفس اللغة وداخل نفس الإطار الديني. حيث نشهد حاليًا حركة عالمية من أجل ما يسمى بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية لصالح المرأة كما يدّعون. على سبيل المثال تقول إحداهن: «إن حقوق المرأة بُترت بسبب غلبة

conf_AR.indd 6 24.03.2015 00:51:04

المنظور الذكوري لعدة قرون، فقد شاع تفسير معين لآيات القرآن الكريم لم يكن دائماً كاملاً ودقيقاً، بل كان متأثراً بذلك المنظور الذكوري. ولهذا تدعو النساء لأن يجهدن أنفسهن لقراءة القرآن الكريم مجدداً من منظور أنثوي بقصد الدفاع عن حقوقهن»!!

أما الإسلام، دين الله الخالد والخاتم، فكما هو معلوم اهتم بقضايا النساء حتى إنه سمى سورة من أطول سوره باسم سورة «النساء»، ووفقا لرؤية متكاملة متوازنة وضع حزمة من الحقوق تقابلها مجموعة من الالتزامات والمسئوليات.. أما المعيار الذي دشنه الإسلام لرؤية العالم فهو ليس ذكوريا ولا أنثويا وإنما هو معيار إلهي؛ بمعنى أن ينظر الإنسان - ذكرا كان أم أنثى - لأي قضية بمعيار: هل هذا أمر يحبه الله ويرتضيه أم يكرهه ولا يقبله؟

إن النقاشات حول الفروقات بين الرجل والمرأة ومحاولة تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾، والتنقيب عن أسباب التمايز بين الرجل والمرأة في الميراث والشهادة والدية والعمل والتعليم والحجاب... وغير ذلك، هي مجرد سفسطة فكرية لا جدوى منها. فالإسلام ينظر إلى الرجل والمرأة دون تفريق بينهما من حيث هما إنسان، خُلق منه نوعان الذكر والأنثى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾. فالمرأة ليست أقل أو أكثر من الرجل، بل هما متساويان في التكليف وفي الثواب والعقاب، ﴿فاستجابَ لهُمْ ربُّهم أنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عاملٍ منكم من ذَكَرٍ أو أُنْثَى بعضُكم من بَعْضٍ﴾. وقد وضع الإسلام لكل من المرأة والرجل دورا ومسؤولية، وكل يسعى لأن يؤدي دوره هذا على أكمل وجه ابتغاء مرضاة الله عز وجل. قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾، وقال أيضا: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ليُخرس بذلك كلَّ الألسن المطالبة بالمساواة حسب المعايير البشرية ذكرا كان أم أنثى. وحقوق المرأة هي ما منحها إياها الله عز وجل، فلم تطالب ولم تصارع من أجل حق لها. فهناك أحكام خص الله بها المرأة وهناك أحكام خص الله بها الرجل لعلة لم يذكرها الله عز وجل ولكن قطعا ليس لنقصان عقل المرأة، بمعنى عجز لديها؛ فلو كان هذا حال المرأة فكيف أمرنا رسولنا الكريم ﷺ أن نأخذ ديننا من السيدة عائشة رضي الله عنها؟

لقد فهمت المرأة في صدر الإسلام هدفها ودورها في الحياة؛ فكانت تسعى لمنافسة الرجل في رضا الله عز وجل للفوز بالجنة، ولم تكن تفكر في أي شيء سوى أن لا يفوتها أجر أو تُحرَم من فرصة لنيل الثواب من الله. فالمنافسة ليست على الرفعة والمكانة الأدبية، حاشا لله، فهؤلاء قوم تركوا الغالي والنفيس من أجل الله ورسوله، هاجر منهم من هاجر تاركا جاهاً ومالاً واستقبلهم إخوانهم ليشاركوهم في ما لديهم قل أم كثر وتبقى العزة لله ولرسوله وللمؤمنين.

لم تتحدث المرأة في صدر الإسلام عن نظرة الإسلام لها أو ظنت أن الرجل مفضل عليها، لأن الإسلام أكرمها وشرفها، فلما ابتعدت عن الإسلام ولم تجد أحكامه مطبقة كاملة سادت مفاهيم مغلوطة كثيرة.. نسأل الله أن تعود أحكام الإسلام للتطبيق في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؛ لتقضي على كل ما يناقض الشرع..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

conf_AR.indd 7 24.03.2015 00:51:07

الكلمة الثالثة

من لندن

تفنيد افتراءات وسائل الإعلام ضد المرأة والشريعة الإسلامية

(١) مقدمة:

- أخواتنا العزيزات وضيوفنا الكرام، قام الحكام الفرنسيون في عام ١٨٧٠، والذين كانوا يحاولون إحكام سيطرتهم الاستعمارية على أجزاء من العالم الإسلامي، بالتوصية بأن يقوم الرجال الفرنسيون بالتزوج من النساء العربيات. وقد عبر مؤيد لهذه السياسة عن ذلك بقوله: «إنه من خلال النساء يمكننا السيطرة على أرواح الناس».

- أدرك المستعمرون أن النساء في المجتمع الإسلامي، هنّ محور الأسرة، والعمود الفقري للمجتمع، ومربيات الأطفال. وأنك إذا تمكنت من أسر قلوبهن وعقولهن، فإنك ستأسر أرواح أجيال المسلمين في الحاضر والمستقبل، وستصنع أجيالًا تدافع عن معتقداتك وأنصارًا لحكمك. ولذلك سعى الحكام الغربيون للسيطرة على روح المرأة المسلمة من خلال تشكيل ذوقها بحسب قيمهم الغربية؛ وأقنعوها بالنظر إلى تاريخها الإسلامي من خلال وجهة النظر الغربية؛ وصاغوا آمالها وتطلعاتها من خلال رؤيتهم.

- لقد كانت وسائل الإعلام من أهم الوسائل التي استغلوها عبر الأجيال المتعاقبة لتحقيق هذا الهدف. ذلك أنها تشكل مرآة لتلك الروح، ولكن ليس من خلال تقديم التصور الحقيقي لمكانة المرأة المسلمة في الدين الإسلامي؛ لأنها لو فعلت، أي وسائل الإعلام، لكانت قد بينت أن المرأة تعتنق نظامًا يطبق حقيقة أحكامًا تصون كرامتها وتحقق رفاهيتها، ونظامًا قد رفع مكانتها في المجتمعات، وكان رائدًا أيضًا في جعلها تتمتع بكافة حقوقها السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية، وذلك منذ قرون قبل نشوء الحضارة الغربية.

- كلا لم تفعل! فوسائل الإعلام العلمانية قد أخفت وطمست هذا التصور الحقيقي الصادق لمكانة المرأة في الشريعة الإسلامية. وبدلًا من ذلك، فقد بنت وسائل الإعلام هذه صورة قبيحة مشوهة لهويتها كامرأة مسلمة وكيف أنها كانت تتعرض لسوء المعاملة اعتمادًا على الكذب والتضليل؛ حيث إنها كانت سجينة، ومستعبدة، وتتعرض للعنف، ومواطنًا من الدرجة الثانية، وأصبحت عبارة «ضحية» رديفة لعبارة «محجبة»؛ فقد أصبحت المرأة المحجبة عند الكثيرين رمزًا واضحًا على ظلم الإسلام للنساء.

- وقد أدت هذه الصورة الخاطئة المشوهة إلى أن تخجل الكثير من النساء المسلمات من ثقافتهن الإسلامية، وحدت بهن إلى احتقار تاريخهن الإسلامي والخوف من عودة حكم الإسلام، وفي الوقت نفسه يتم إغراؤها بنمط الحياة العلمانية المتحررة، وبالثقافة والنظام العلماني، ويتم تصوير كل ذلك على أنه الطريق إلى حياة كريمة. وتم العمل بخط مواز من أجل تركيز الشبهات والكُره تجاه الإسلام في المجتمعات التي لا يدين أهلها بالإسلام. وهذا كله قد ساعد الحكومات العلمانية، في الشرق والغرب، على تنفيذ مخططاتهم في إضعاف تمسك المسلمين بمعتقداتهم الإسلامية، وتغييب الإسلام عن الحياة العامة، وذلك من خلال إيجاد رأي عام في تلك الدول يقبل بمنع الحجاب والنقاب، ويقبل بسياسات قمعية أخرى ضد المسلمين، وكذلك يقبل غزو بلاد المسلمين لتحقيق مصالح

conf_AR.indd 8 24.03.2015 00:51:10

سياسية؛ وكل هذا تحت شعار حماية المرأة المسلمة مما يسمى الثقافة الإسلامية «القمعية».

- لقد كتبت جيما مارتن مونيوز، أستاذة علم الاجتماع في العالم العربي والإسلامي في جامعة مدريد، مقالًا بعنوان «نساء المسلمين في عيون الغرب»، ومما جاء فيه: «إن وسائل الإعلام لا تشكل فقط المصدر الوحيد تقريبًا للمعلومات والصور والمواقف التي تصنعها، ولكنها تعمل أيضًا على استمرار الصور النمطية والتخيلات الثقافية الموروثة تاريخيًا والتي تشكل جزءًا من بنك الذاكرة الجماعية الوطنية».

- أخواتنا الكريمات، إن هذه الصور النمطية الموروثة والصور الثقافية الكاذبة عن النساء المسلمات ومكانتهن في الإسلام لا يمكن أن تستمر دون مواجهة. ويجب ألا تكون هذه الأكاذيب الصوت المهيمن في خطاب وسائل الإعلام حول المرأة والشريعة الإسلامية. ولا بد من تحليل هذه الأكاذيب والرد عليها وبيان زيفها. وللقيام بذلك لا بد أن نعرف أولًا المصادر التي تَستمد منها وسائل الإعلام هذه الأكاذيب عن استعباد الشريعة للمرأة.

(٢) بيان زيف ادعاءات المستشرقين عن وضع المرأة في ظل الخلافة العثمانية:

- إن أحد هذه المصادر الرئيسية هي خرافات المستشرقين الغربيين القديمة حول معاملة النساء في ظل الخلافة العثمانية.

- لقد صورت كتابات ورسومات المستشرقين الغربيين والمؤرخين والسياسيين، لقرون عدة، مكانة وحياة المرأة في ظل حكم الخلافة العثمانية على أنها كانت حياة عبودية وسجن، حياةً يقوم فيها الرجال باستعباد النساء. ولقد صورت الكتب الخرافية والشهوانية ككتاب «ألف ليلة وليلة»، وكذلك أعمال الفنانين والرحالة الأوروبيين، المجتمع العثماني كمكان شهواني، حيث كانت تعيش فيه النساء كبضائع عاجزة يمتلكها الأزواج، تعيش حياة الأسيرة في بيوتهن، وتُعامل على أنها مجرد وسائل لتوفير المتعة للرجال. ولم يجعل أي شيء تلك الحياة رمزًا أكثر من «الحريم» بالنسبة للعقلية الغربية، وقد وفرت هذه التسمية خيالًا خصبًا للمستشرقين الغربيين. وقد أصبحت المشاهد التي تصور حياة المرأة كأنها حياة ملؤها الجنس، حيث تكون المرأة فيها أسيرة تطوف على الرجال لإرضائهم، وأصبحت المشاهد هذه تُصَّور على صفحات الكتب ولوحات الفنانين. ولذلك تم إظهار واقع النساء المسلمات على صورتين؛ الأولى تظهرها بأنها مسحوقة مضطهدة، وضحية معزولة، وتعيش حياة هزيلة خلف جدران الحريم، وتتلهف ليقوم المحررون الغربيون بإنقاذها من اللباس الإسلامي الظالم وأحكامه. والثانية تصورها على أنها لا تقوم إلا بدور الإغواء الجنسي، خاضعة لشهوات رجالهن؛ وكل ذلك يتم وفق الشريعة الإسلامية وأحكامها.

- لقد شكلت هذه الأوصاف الغربية «للشرق الغريب» ولقرون عدة المواقف الغربية تجاه واقع المرأة في أحكام الشريعة الإسلامية. ولقد تكررت هذه الصور بشكل لا يحصى على شاشات السينما والتلفزيون في القرنين الـ٢٠ و٢١، وأصبحت هي الصورة السائدة في الثقافة العامة، وتأصلت في نظر الكثير من الغربيين وكذلك عند الكثير من المسلمين.

- إن هذه الأوصاف هي التي حددت الكثير من اتهامات وسائل الإعلام في العصر الحديث ضد أحكام معينة من أحكام النظام الاجتماعي في الإسلام. فالنقاب على سبيل المثال، صورته وسائل الإعلام على أنه لباس سجن وعزلة يطمس صوت المرأة ويعزلها عن الحياة؛ وهذه النظرة هي تقريبًا امتداد للجدران التي ضُربت حول الحريم كالسجن كما صورها المستشرقون، والأمر نفسه ينطبق على فكرة الفصل بين النساء والرجال التي وصفت بأنها «فصل بين الجنسين» وهي وسيلة أخرى لعزل المرأة عن المجتمع.

- غير أن هذه الأوصاف التي استخدمها المستشرقون لتصوير حياة النساء في ظل الخلافة العثمانية، في الحقيقة، مجرد تلفيق صادر عن الأوهام الأوروبية. وكانت في الأساس نتيجة لأعمال الكتاب والفنانين الذكور الغربيين الذين لم يكن يُسمح لهم أبدًا بالقيام بأي اتصال عن قرب مع النساء في الدولة العثمانية، ولم يكن يُسمح لهم أبدًا بالدخول إلى أماكن النساء الخاصة بسبب التطبيق الصارم لحكم الإسلام في الفصل بين الرجال والنساء الذي كانت تطبقه الدولة. ولذلك كان من المستحيل تقريبًا أن يكون للذكور الأجانب أي فرصة للدخول إلى حياة النساء المنزلية أو الخاصة في الدولة العثمانية.

- إلا أن كتابات المسافرات الأوروبيات، اللواتي تَمكنَّ من العيش بالقرب من النساء في الدولة العثمانية والدخول إلى حياتهنّ الخاصة لمشاهدتها عن قرب، يرسمن صورة مختلفة تمامًا عن أوصاف المستشرقين الذكور. وهؤلاء المسافرات أبطلن فكرة أن النساء في ظل الخلافة العثمانية كن أسيرات، ومستعبدات، ويعاملن بصورة مهينة؛ بل لقد شهدن بعكس ذلك. فالسيدة كرافن على سبيل المثال، وهي رحالة بريطانية في القرن الثامن عشر، كتبت في كتابها في عام ١٧٨٩ والذي يحمل عنوان «رحلة من شبه جزيرة القرم إلى القسطنطينية» عن الحياة في الدولة العثمانية، ومما جاء فيه: «إن الأتراك في سلوكهم تجاه جنسنا يعد مثالًا يحتذى لكل الشعوب الأخرى... وأعتقد أنهن (النساء التركيات) في طريقة عيشهن، يمكن أن يكنّ أسعد مخلوقات تتنفس». وكتبت إجناتيس أوهسون (M. De M. D'Ohsson)، وهي امرأة أرمينية عملت في السفارة السويدية لسنوات طويلة في القرن الثامن عشر، عن الخلافة العثمانية، ومما كتبت: «كل من يتصرف بشكل سيئ تجاه المرأة، بغض النظر عن منصبه أو دينه، لا يمكن أن يفلت من العقاب، لأن الدين يأمر بشكل عام بأن تُحترم النساء. ولهذا السبب يتعامل كل من الشرطة والقضاة بشكل شديد جدًا مع أي شخص أساء معاملة النساء».

- إن هؤلاء الكاتبات الأوروبيات قد فندن الادعاء بأن «الحريم» كانت عبارة عن أماكن لسجن النساء، وقد وصفنها بدلًا من ذلك ببساطة بأنها أماكن عيش النساء داخل بيت الأسرة، وقد فصّلن كيف أن النساء كانت لهن حرية مغادرة تلك الأماكن للنشاطات

conf_AR.indd 9 24.03.2015 00:51:12

الترفيهية أو طلبًا للإنصاف من خلال المحاكم إذا ما انتُهكت حقوقهن. وقد هاجمن أيضًا الاتهامات بأن الحريم أماكن يجري فيها الفساد الجنسي حيث تعرض فيها النساء لمتعة الرجال، وبدلًا من ذلك، فقد وصفن النقاء والتقوى والتقدير لطبيعة التعامل داخل الأسرة العثمانية الإسلامية. وقد تحدثن عن كيف أن الرجال يلتزمون بشكل صارم بالأحكام المتعلقة بحياة النساء الخاصة التي تكون في أماكن الحريم، لدرجة أن زوج المرأة المسلمة، حتى لو كان الخليفة نفسه، لا يفكر في الدخول على أماكن الحريم في بيته إذا رأى حذاء امرأة عند باب أماكن الحريم، وهو ما يدل على زيارة ضيوف من النساء.

- وبالنظر في سجلات القضاء لدولة الخلافة العثمانية، تظهر صورة مختلفة تمامًا لواقع حياة النساء في ظل تطبيق الأحكام الشرعية عمّا تُصوره أوهام المستشرقين الغربيين. ففي عام ١٩٧٠ قام أستاذ التاريخ الأمريكي، ر.س. جينينغز، ببحث موسع على أكثر من ١٠٠٠٠ وثيقة من سجلات المحاكم العثمانية التي تعود إلى القرن السابع عشر. فكشفت هذه السجلات أن النساء استخدمن المحاكم بانتظام للدفاع عن حقوقهن الشخصية وحماية ممتلكاتهن، وأنهن كن محميات من العنف والزواج القسري، وكان أزواجهن وأسرهن ينفقون عليهن، وأنه بإمكانهن الشروع في قضايا الطلاق، وأن حقوقهن في المهر والميراث كانت محفوظة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كن يتمتعن بنفس الحقوق الاقتصادية للرجال وكن قادرات على إدارة ثرواتهن وشؤونهن الاقتصادية بشكل مستقل عن أقاربهن من الرجال. وهذا يشمل حقوق شراء وبيع العقارات، وإدارة الأعمال التجارية، وإبرام العقود، واستثمار الأموال، وتولي مناصب إدارية في الأعمال التجارية التي يشرف عليها الآخرون. وربما كان كل هذا هو ما دفع داكت فيرّيمان، وهو كاتب غربي مشهور ومؤلف كتاب المجتمع العثماني الذي كتب عام ١٩١١، ومما جاء فيه: «كانت الزوجة التركية تسمى عبدة ومتاعاً، ولكنها ليست كذلك. في الواقع، لقد كان وضعها القانوني أفضل من غالبية الزوجات في أوروبا...».

- وعلى الرغم من كل هذا أيتها الأخوات، فلا تزال الأكاذيب التي مرّ عليها قرن من الزمان، والتي ترسم صورة كاذبة عن الظلم الذي كانت تتعرض له النساء جراء تطبيق أحكام الإسلام في ظل الخلافة العثمانية، لا تزال هذه الأكاذيب تشكل الأساس الذي تقوم عليه حجج الكثير من الصحفيين ووسائل الإعلام فيما يتعلق بسوء معاملة الإسلام للمرأة. ويتم أيضًا اجترار هذه الأكاذيب في العصر الحديث من خلال الأعمال الدرامية، والأفلام، والكتابات والبرامج الوثائقية التاريخية؛ وحتى في تركيا، فقد حظي عدد من الأعمال التلفزيونية بشعبية كبيرة والتي تتعلق بشخصيات متعددة للسلاطين العثمانيين، وقد تم تصديرها إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي على الرغم من أن نصوص هذه الأعمال ما هي إلا نسخ ولصق لخرافات وأوهام المستعمرين والمستشرقين الغربيين.

- وقد تردد أيضًا صدى صور قهر الإسلام للنساء في ظاهرة أخرى في العصر الحديث؛ وهي عبارة عن مذكرات تكتبها مسلمات ومسلمات سابقات يتحدثن فيها عن قصصهن الشخصية للهروب من القمع الذي كان الإسلام سببًا فيه. وأصبحت الروايات التاريخية الخيالية اليوم، نتيجة لذلك، تستعار في القصص ويجري تسويقها على أنها قصص حقيقية! ولقد أصبحت هذه الكتب والأفلام تحظى بشعبية هائلة في العقدين الأخيرين، وتفيض بها المكتبات وتباع بالملايين في العالم الإسلامي وغير الإسلامي. وسواء أكان ذلك ما كتبته أيان هيرسي والذي نشرته بعنوان «العذراء المحبوسة»، أو سلسلة قصص «الأميرة» التي تتحدث عن حياة أميرة سعودية مقهورة، أو كتاب «تُباع» الذي يتحدث عن قصة فتاتين أجبرن على الزواج في اليمن، أو حتى سيرة ملالا يوسف زي - فإنها نفس الرسالة التي يتم تضخيمها مرة بعد مرة - وهي أن النساء المسلمات بحاجة للإنقاذ من الإسلام. إنها وسائل الإعلام العلمانية التي توفر لكل تلك الأصوات والرسائل الأبواق. في الواقع، إن مثل وسائل الإعلام هذه هي من صنعت كتابًا مشهورين كهؤلاء، ووفرت لهن فضاء ضخمًا ووقتا موسعاً للتحدث عن قصصهن وقامت بنشر كتبهن، وأعطتهن حرية كاملة في تقديم خبراتهن الشخصية الفردية الناتجة عن العادات غير الإسلامية لتظهر وكأنها قاعدة عامة من قواعد حياة المرأة في ظل الشريعة الإسلامية، ولكي يستقر في الأذهان أن أعداداً هائلة من النساء المسلمات يستأن من ثقافتهن الإسلامية. وقد قامت وسائل إعلام مثيرة بحملة لا هوادة فيها لتغطية قضايا الزواج القسري وجرائم الشرف، وغيرها من الممارسات غير الإسلامية القمعية في المجتمعات في بلاد المسلمين والتي يتم ربطها بالشريعة الإسلامية؛ أو قصص لظلم النساء في ظل أنظمة غير إسلامية مثل السعودية وإيران والسودان والتي تُقَدم تضليلًا كنماذج للحكم الإسلامي، وإعادة تكرار الرواية السائدة بأن الشريعة الإسلامية تضطهد المرأة.

- وبالتالي يبدو أنه لا علاقة للحقيقة بكل هذا. لماذا؟ لأن الإثارة تدر الأرباح بالنسبة لصناعة الإعلام الرأسمالي، هذا بالإضافة إلى البرامج السياسية الواضحة الموجهة ضد الإسلام اليوم للكثير من وسائل الإعلام العلمانية. وهذه النقطة قد أثارتها ليلى لُغد، أستاذة في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة والتي عاشت ٣ عقود مع النساء في الشرق الأوسط وعكفت خلالها على دراسة وجهات نظرهن، عندما نشرت كتابها السنة الماضية والذي كان تحت عنوان «هل تحتاج النساء المسلمات إلى إنقاذ؟». وقد أوضحت أنها كتبت الكتاب لأنها شعرت بالانزعاج من الانفصال بين حياة النساء المسلمات اللواتي تعرفهن ووسائل الإعلام المشهورة في الغرب. وقالت: أنه لم توجد امرأة واحدة من النساء اللواتي عملت معهن في المجتمعات الريفية حسدت النساء الغربيات؛ فقد كن سعيدات لكونهن مسلمات وكان هذا أمرًا مهمًا لهن. إلا أنها قالت ساخرة أن كتابها لن يُباع منه ملايين النسخ كما هو الحال في هذا النوع من المذكرات وذلك لأنه لا يتوافق مع الرواية السائدة.

- لذلك أيتها الأخوات، إن أدب هذا العصر الجديد والإنتاج الإعلامي بناء على أساس روايات المستشرقين بين الجنسين والافتراءات التاريخية والأوهام لا تمت بصلة إلى المكتبات وشاشات التلفزيون في بلادنا، بل إن مكانها الصحيح هو مزابل التاريخ!

conf_AR.indd 10 24.03.2015 00:51:13

(٣) تفنيد الاتهامات العلمانية ضد أحكام النظام الاجتماعي في الإسلام:

• أيتها الأخوات، إن المصدر الرئيسي الآخر الذي تستمد منه وسائل الإعلام أكاذيبها وأوهامها على ظلم الشريعة للمرأة هو النهج الذي يتم من خلاله بحث أحكام النظام الاجتماعي في الإسلام والحكم عليها. ويتم تناول أحكام شرعية بشكل انتقائي، ويقومون بتجاهل سياقها، ومن ثم يساء تفسير معانيها بواسطة مجموعة من الافتراضات الشاذة للتوصل إلى نتيجة مفادها أن الشريعة تضطهد المرأة؛ بينما يتم بكل أريحية إهمال المكانة العالية التي لا تضاهى والحقوق التي منحها الإسلام للمرأة، وكذلك يتجاهلون الأثر الإيجابي لتطبيق أحكام النظام الاجتماعي في الإسلام ككل على النساء والأطفال والحياة الأسرية والمجتمع.

• فعلى سبيل المثال، تقول وسائل الإعلام أن أحكام الميراث الإسلامية تميز ضد المرأة لأنها تعطي للأخت نصف نصيب أخيها؛ بينما تتجاهل وسائل الإعلام نفسها حقيقة أن الإسلام يفرض على الرجل الإنفاق على زوجته وأبنائه، وكذلك أخواته وأسرته الموسعة إذا كانوا بحاجة لذلك، بينما لا يُفرض على المرأة إنفاق درهم واحد من ثروتها على الآخرين حتى لو كانت غنية، ومع ذلك فإن الإسلام يعطيها نصيبًا في الميراث! سبحان الله! ويقولون أيضًا أن تعدد الزوجات هو ظلم للمرأة، على الرغم من أنه قد فُرض على الرجل رعاية زوجاته ماليًا وماديًا بشكل متساوٍ، ويجب عليه معاملتهن باللطف والمحبة. وفي الوقت نفسه لا يستنكرون الزنا الذي أصبح هو الأصل في الدول العلمانية، حيث يعتبر قانونيًا تمامًا أن يكون للرجل علاقات مع عدد لا يحصى من النساء بينما لا يتحمل أية مسؤولية تجاه هؤلاء النساء أو الأطفال الذين ينجبهم. ويقولون إن علاج الإسلام للأسرة بجعل الرجل هو الوصي عليها والمعيل لها، وبجعل المرأة ربة البيت، ويقولون إن هذا العلاج هو إهانة للمرأة وفي الوقت نفسه يتجاهلون الظلم الحقيقي بجعل المرأة تسعى للكسب تمامًا مثل الرجل وما يترتب على ذلك من أن تهمل الكثير من النساء أطفالهن من أجل كسب قوت يومها، أو أن هناك الكثير من النساء قد تُركن بلا معيل، أو الضغط الهائل الذي تعانيه المرأة من خلال أخذها بعين الاعتبار وظيفتها وبيتها وحياتها وهو ما يعتبر السبب الرئيسي في مضاعفة الاكتئاب بين النساء في أوروبا على مدى السنوات الأربعين الماضية وذلك وفقًا لكلية (العقارات والنفس الإنسانية) الأوروبية.

• أو ما يقوله بعض الصحفيين أن الفروقات في بعض الحقوق والأدوار بين الرجال والنساء في الإسلام - مثل الشهادة، والواجبات الزوجية، وعدم جواز تولي المرأة للحكم - يتضمن أن الإسلام ينظر للمرأة بأنها أقل شأنًا من الرجل في قيمتها أو في عقليتها، بينما يتناسون قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ».

• وهم يتجاهلون حقيقة أن الكثير من النساء كن ينقلن الأحاديث عن النبي ﷺ والتي تشكل جزءًا من السنة النبوية؛ وهي أحد مصادر الرئيسية التي تستنبط منها الأحكام، وقد لعبت النساء تاريخيًا دورًا أساسيًا في تطوير ونقل والحفاظ على العلوم الإسلامية، الفقه والحديث، وساهمت في إثراء العلم والثقافة الإسلامية؛ وقد كان هناك الآلاف من العلماء من النساء في ظل الخلافة، وكان بعضهن من معلمي العلماء من الرجال البارزين أمثال الإمام مالك والإمام الشافعي، وابن تيمية، وكن يمتلكن نفس صلاحيات العلماء من الرجال في منح الإجازات (رخصة للتدريس) لطلابهن، وقد درسن في الكليات والمساجد المرموقة في عصرهن؛ مثل أم الدرداء في القرن السابع والتي درّست الحديث في المسجد الأموي الكبير في دمشق، وكان أحد تلامذتها خليفة الدولة. أو مثل عائشة بنت عبد الهادي التي عُيّنت في القرن السابع كمدرسة رئيسية لصحيح البخاري في المسجد الأموي الكبير. أو الشيخة أم الخير فاطمة بنت إبراهيم التي درست الحديث في القرن الرابع عشر في المسجد النبوي في المدينة المنورة. فبعد كل هذا، كيف يجرؤ هؤلاء على الادعاء بأن الإسلام يعتبر أن قيمة المرأة وقدرتها الفكرية أقل من الرجل؟

• وأخيرًا، تدعي وسائل الإعلام أن الشريعة الإسلامية قد فرضت على النساء اللباس الساتر، والفصل بين الرجال والنساء، وأحكامًا شرعية أخرى تحدّ من العلاقة بين الرجال والنساء لأنها تنظر إلى المرأة باعتبارها شرًا وإغراء جنسيًا وهي فتنة للرجال ويجب أن تعيش منفصلة عن المجتمع؛ بينما يتجاهلون بشكل أعمى أنه في الدول الرأسمالية الليبرالية تقوم صناعات الجمال والترفيه والمواد الإباحية بالترويج لفكرة أن المرأة إغراء جنسي، ويستغلون سحر أنوثتها، ويبرزون مفاتنها من أجل تحقيق الأرباح المادية.

• والإسلام في المقابل، يصف المرأة «بالمحصنة»؛ أي حصن ضد الشيطان، تكمل لزوجها نصف دينه وقادرة على الحفاظ على سيره في الطريق المستقيم. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل الحكم الإسلامي، عبَّر عدد لا يحصى من العلماء البارزين الرجال عن احترامهم العميق لأساتذتهم من النساء، وأشادوا بتقواهن، وسلوكهن الفاضل والنزيه. وسبب ذلك، وبخلاف تاريخ المجتمعات الغربية النصرانية، أن الإسلام يرفض أن تُعتبر المرأة كأداة «للإغراء الجنسي» أو «أداة من أدوات الشيطان» تُضلّ الرجال. كلا! فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]. ولذلك يجعل الإسلام المسؤولية في أعناق الرجال والنساء لحماية المجتمع من الفساد. وأما بالنسبة لاتهام أحكام النظام الاجتماعي في الإسلام بأنها تشجع على عزل النساء عن المجتمع، فكيف يفسرون إذن حقيقة أن المرأة كان لها دور فاعل في السياسة والاقتصاد والتعليم والحياة العامة على زمن النبي محمد ﷺ بينما كنّ في الوقت نفسه يلتزمن باللباس والأحكام الشرعية الأخرى؟!

• في الواقع، إن ما تحاول وسائل الإعلام هذه تجاهله بشكل قاطع، وهو يخالف ما جاءت به العقيدة الرأسمالية، أن الإسلام يقر بأن وجود الرجال والنساء معًا قد يثير غريزة النوع (الرغبة الجنسية) فيهم. ولذلك فإن الإسلام قد شرع أحكامًا صارمة تنظم الكيفية التي يجري بها إشباع غريزة النوع (الرغبة الجنسية) وجعل تلك الكيفية محصورة بالزواج وحده، وذلك قطعًا يؤدي إلى منفعة المجتمع

conf_AR.indd 11 24.03.2015 00:51:14

عوضًا عن الإضرار به. ولذلك فإن أحكام النظام الاجتماعي في الإسلام، لا تؤدي إلى عزل النساء عن المجتمع، ولا تمنع التعاون بين الرجال والنساء، ولكنها تنظم ذلك التعاون بحيث يُضمن أن يكون تعاونًا منتجًا لخير الجماعة والمجتمع والفرد وفي جميع مجالات الحياة، ويكون قائمًا على الاحترام المتبادل ولا تتصل به الإثارة الجنسية مطلقًا. هذا بالإضافة إلى حماية الأسرة، وبالتالي حماية حقوق النساء والرجال والأبناء على حد سواء. وما يتناقض بشكل صارخ مع ذلك هو واقع مجتمعات «مجانًا للجميع» العلمانية بما فيها من حريات شخصية وجنسية مما أدى إلى دمار الحياة الأسرية، ودمرت كذلك حياة الأبناء، ولم تحصد المجتمعات منها أي شيء سوى الفوضى الاجتماعية والأخلاقية.

(٤) الخاتمة:

- وفي الختام أيتها الأخوات، لقد صنعت وسائل الإعلام العلمانية سجنها الخاص للنساء المسلمات، ولا تريد سماع أصواتنا، وهي تحاول احتواءنا في جدران سجن القصص الكاذبة المضللة التي عفا عليها الزمن بأننا نشعر بالظلم من الإسلام، وأننا نطلب حمايتهم من ثقافتنا الإسلامية والحكم الإسلامي، ونتوق للخلاص من خلال النظام الرأسمالي الغربي وطراز الحياة الغربية العلمانية. ولذلك يقع على عاتقنا نحن، أيتها الأخوات الكريمات، كسر أغلالهم وجدران سجنهم، وألا نسمح للآخرين بالحديث نيابة عنا، وعن أفكارنا ومشاعرنا عن الإسلام؛ أو أن نسمح بمواصلة سرد هذه الأكاذيب لتكون العين التي ينظر العالم من خلالها إلينا وعن واقعنا في الشريعة الإسلامية؛ هذه الأكاذيب التي تستخدم لتطبيق سياسات معادية للإسلام، أو لغزو بلادنا الإسلامية، أو لمحاربة العمل لإقامة دولة الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة، وكل ذلك يجري تحت اسمنا!

- لقد قال ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني السابق، ذات مرة: «أحيانًا تكون الحقيقة ثمينة جدًا، لذلك يجب حمايتها بمجموعة من الأكاذيب». لذلك أيتها الأخوات، يجب علينا ألا نسمح لهذه الأكاذيب والقصص المضللة أن تُغيب الحقيقة حول جمال نظرة الشريعة الإسلامية إلى واقع المرأة نظرة لا تضاهيها أية نظرة أخرى، ولا أن نقبل أن تتم مهاجمة ديننا واتهام إسلامنا دون الدفاع عنه. لنعمل جاهدين من أجل أن تصل أصواتنا وأن تُعرف آراؤنا في وسائل الإعلام الرئيسية - في البرامج الحوارية، وفي الصحف، وفي وسائل الإعلام؛ أو نقوم بإنشاء ودعم وسائلنا الإعلامية الإسلامية - على أرض الواقع أو عبر شبكة الإنترنت، وكذلك الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام (الاجتماعية) لمحاربة هذه الدعاية البغيضة ومن أجل أن يُسمع صوت الحقيقة. ولكن بشكل لا نبرر فيه معتقداتنا أبدًا، أو أن نخجل من قول الحقيقة عن قيمنا، أو أن نسمح للآخرين بحرف النقاش عن مساره.

بل نعمل من أجل تفنيد هذه الاتهامات السخيفة، وفي الوقت نفسه نعمل أيضًا لجعل قضية القرن الـ٢١ تتحول من نقاش يدور حول اللباس الإسلامي وحول جزء من الأحكام الشرعية دون بقية المبدأ الإسلامي، إلى نقاش يدور حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظلم المرأة واضطهادها وحول منظومة القيم والأحكام التي يمكنها فعلًا ضمان حقوق النساء واحترامهن. وألا تبخسن أبدًا، أيتها الأخوات، من قيمة مساهماتكن وما يمكنها أن تحقق في هذه القضية؛ فمجرد صورة لامرأة مسلمة تقول رأيها بكل ثقة أن معتقداتها الإسلامية تدعمها وتحترمها، تلك الصورة كافية لهدم جبل من الأكاذيب. لذلك أيتها الأخوات، ربما تريد وسائل الإعلام أن تستغلنا كمقدمة لدعايتها الهجومية ضد الإسلام؛ ولكننا نحن من نستطيع ويجب علينا أن نكون في مقدمة الكفاح من أجل نشر الحقيقة عن ديننا الإسلامي. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢]

د. نسرين نواز
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

conf_AR.indd 12 24.03.2015 00:51:15

الكلمة الرابعة
من فلسطين

توضيح وضع المرأة في ضوء النظام الاجتماعي الإسلامي الفريد من نوعه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين... أما بعد:

نجتمع في هذا المؤتمر الطيب الذي يعقد عبر القارات للحديث عن المرأة والشريعة بين الحق والباطل.. فبسبب غياب تحكيم شرع الله اختلط الحابل بالنابل، ولم يعد يُعرف حق من باطل!

فالناظر لوضع المرأة اليوم وقضاياها يجدها امرأة ذليلة مُهانة مهضومة الحقوق والإرادة.. لا تعرف من حقها الشرعي إلا النزر اليسير... ضائعة بين أهل لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه وبين محاكم تطبق عليها أحكاما ليست من الإسلام في شيء، فلو نظرنا إلى أروقة المحاكم نجد قضايا المرأة فيها كثيرة ومتنوعة وقد تبقى القضية في المحكمة سنوات طويلة معلقة بدون حل، مثل قضايا الميراث والطلاق والحضانة والنفقة وغيرها من القضايا.. ولو بحثنا عن أسباب هذا العجز لوجدنا أن الخلل هو في أساس العلاج... فلا المؤتمرات ولا المنظمات النسوية ولا الاجتماعات ولا المسيرات ولا الأحكام الوضعية عالجتها، ولا أحدثت التغيير المزعوم في وضع المرأة اليوم لأنها كما قلنا قائمة على أساس فاشل لا يستند على أساس فكري ومنهج قويم يسير عليه ويجعل من رضا الله عز وجل مقياسا لأعماله كما يجب أن يكون.. فإن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وهو أعلم باحتياجاته وضرورياته. لذلك ومن خلال استقراء الأحكام الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة المنبثقة من العقيدة الإسلامية المراعية لفطرة الإنسان واحتياجاته نجد الاهتمام بوضع المرأة أيما اهتمام، فهي المحبوبة منذ صغرها.. نهى الرسول ﷺ عن كرهها فقال: «لا تكرهوا البنات فإنهن المؤنسات الغاليات»، وهي المعزَّزة المكرَّمة في كبرها أمًا وزوجة وأختا، خالة وعمة وجدة وفي كل أدوار حياتها.. وكذلك لم يميز الذكر عنها، على خلاف ما نراه اليوم من تفضيل الأولاد على البنات وإساءة معاملتهن والذي هو ليس من تعاليم الإسلام وأحكامه التي أوجبت العدل في معاملتها، وحرمت تفضيل الذكر عليها، فعن ابن عباس، قال ﷺ: «سووا بين أولادكم في العطية، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء».

وهنا.. نقول لمن يدعي ضرورة خروج المرأة للعمل بحجة «التمكين الاقتصادي» والاستقلالية المالية والمساواة، أن الإسلام أراحها من هذا العناء والعبء، فجعل نفقتها على ولي أمرها واجبا وليس منةً منه ولا تفضُّلا، وذلك من باب القوامة عليها ورعايتها، فالإسلام لم يحدد القوامة فيما فرضه على الرجل من واجب الإنفاق على الأسرة وحسب، وإنما في كل ما تستلزمه رعاية الشؤون، في الوقت الذي ترعى هي فيه شؤون البيت معززة مكرمة، فلكل دوره، ولو تضارب الدوران صار البيت ساحة صراع بينهما بدل أن يكون واحة راحة وأمن وسكينة...

وكذلك أباح لها العمل في مختلف الميادين ملتزمة بأحكام ربها. وأتاح لها تملك المال والأراضي والدور ونحوها بأي سبب من أسباب التملك المشروعة، مع عدم فرض الإنفاق من مالها حتى على نفسها.. لكن ماذا نرى هذه الأيام أخواتي! هل نرى هذه الصورة الكريمة للمرأة محقَّقَة وموجودة فعلا؟! لا والله.. فهي مضطرة للخروج للعمل وكسب قوتها. وهناك من يحرمها حتى من عائد عملها، بأن يستولي على مالها وراتبها ويحرمها حتى حق التصرف فيه.. يقول رسول الله ﷺ: « اللهمَّ إنِّي أُحَرِّجُ مَالَ الضَّعِيفَيْنِ: الْيَتِيمِ وَالْمَرْأَةِ» (أي أُحرِّمُهُ على مَنْ ظَلَمَهُما).

أخواتي الكريمات:

إن الإسلام ليس بدعة أو فلسفة في بطون الكتب تبحث عن مكتشف، بل طبق مدة ثلاثة عشرا قرنا تطبيقا فعليا واقعيا مميزا، نعمت

conf_AR.indd 13 24.03.2015 00:51:17

المرأة به وسعدت، بينما آهات نساء اليوم تملأ الأرض والفضاء وما من مُلبٍّ!! نعم.. عاشت خلاله المرأة ترفل في ثوب العزة والكرامة والعدل مثل تطبيق أخذها نصيبها الشرعي من الميراث؛ فكما نعلم لكل من الأم والزوجة والأخت والبنت ونحوهن نصيب معين حسب ما هو مُفَصَّل كل في مواضعه، وحقها فيه ثابت ويحرم حرمانها منه بدافع الأنانية، أو بحجة العادات التقاليد البالية المناقضة للشرع، مثل أن الذكور أحق به فهم الذين نمَّوْه وكثّروه.. أو أن المال سينتقل إنْ ورثته إلى عائلة غريبة وأخوتها أحق به من الغريب فهو مال أبيهم.!! وإن حصل وطالبت بحقها، أو لجأت إلى المحاكم لنيله فإنها في نظر أهلها والمجتمع امرأة متمردة جاحدة باعت رجالها من أجل المال.. فبالله عليكن.. بأي حق وبأي شرع يحصل هذا وتحت سمع وبصر المحاكم والقوانين الوضعية التي لا تستطيع إرجاع هذا الحق لها؟ بأي حق يُسلب حق أعطاها إياه رب البشر!

نأتي إلى أمر آخر نرى ونلمس فيه مدى الظلم الواقع على المرأة في ظل غياب أحكام الإسلام، وهو الزواج، حيث نرى عددا من الآباء يفرضون شروطا فيمن يريد الزواج من بناتهم بعيدة عما حث عليه الإسلام من دين وخلق، بل يهتمون بما معه من مال وجاه ومكانة غير آبهين برأي الفتاة، والأنكى من ذلك من يمنع ابنته أو أخته من الزواج طمعا وتحكما بمالها أو راتبها والله تعالى يقول: ﴿فلا تعضلوهن﴾، ومنهم من يغمط حق الفتاة في مهرها ويأخذه له بدل أن يعطيها إياه حسب الشرع.

وكلنا يعلم أن الزواج واحة سكينة إن طبق كلا الزوجين الأحكام الشرعية التي أتت للزوج بوصايا عدة تحفظ كرامتها حيث قال عليه الصلاة والسلام: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي»، وكذلك وضحت للمرأة أن الزوجة الصالحة من زمرة أهل الجنة جعلنا الله وإياكن من أهلها...

لكن إن تعذر استمرار هذه الحياة الزوجية بين الطرفين واضطرا للجوء إلى أبغض الحلال، فحينها ﴿فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾.. ويفترقا وكل له حقوقه بدون جور طرف على آخر.. ولكن في ظل غياب الإسلام عن التطبيق والقوانين الوضعية والقضاء الجائر نرى عجبا؛ نرى امرأة أُجبرت على طلب الطلاق ولكن تمر سنوات وهي حائرة متنقلة بين المحاكم، فلا الزوج يطلقها ولا المحكمة تعالج قضيتها فهي كما يقال كالبيت الوقف، وحتى إن طلقها يكون بعد أن تتنازل عن حقوقها كاملة ومنها حق حضانة أبنائها!! وهذا والله لَظلم لها وأي ظلم! في حين لو كانت أحكام الإسلام مطبقة لنالت حقوقها وهي كريمة عزيزة وليست ذليلة جريحة!

ومن الأحكام التي شرعها الله وكانت محطَّ هجوم وتشويه كبيرين حكم تعدد الزوجات، وهو يدخل ضمن الإباحة، وهو علاج لمشاكل عدة وصيانة للمجتمع من شيوع الفاحشة والرذيلة إلا أن التشويه الدائم حوله ورفض المجتمع له جعل منه فزاعة تؤرق الكثيرات، في حين وصفته فتاة أمريكية بقولها: «تعدد الزوجات في رابعة النهار في رعاية الله، خير من الخليلات في سواد الليل في رعاية الشيطان».

مما سبق أخواتي يظهر واضحا جليا أن لا شيء في نصوص الشرع يعوق مسيرة المرأة نحو مزيد من الأخذ بأسباب الكرامة الإنسانية والتطور الحياتي النافع نحو آفاق أرقى. ونجد أن الشرع أحاطها بسياج من الأحكام فريد من نوعه، وجعلها مكرمة في جميع مراحل حياتها، ولم يجعل هاجسها هو المساواة، لأنه نظام خارج عن صراع الذكورة والأنوثة.. نظام رباني حمى حقوق المرأة الشرعية؛

فإن قضية المرأة تحتاج إلى تحرير وتدليل وتعليل، ولن تجد تحريرا مدعما بالتدليل والتعليل كما جاء في الشريعة الإسلامية حيث حفظ كرامتها وسلامتها مراعيا استعدادها الفطري وتكوينها الخَلقي... واضعا الحلول والمعالجات لكل المشاكل بالرجوع إلى الكتاب والسنة، فتذكرن قول الرسول عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع: «يا أيها الناس! تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً؛ كتاب الله وسنتي».

أخواتي الكريمات:

لقد حق للمرأة المسلمة أن تتباهي وتفاخر نساء العالمين بما أسداه إليها الإسلام من تكريم، فاحذري أختي أن تستبدلي الذي هو أدنى بالذي هو خير، إنك المرأة التي تُربي الرجال وتصنع الأبطال. إنك من تستطيعين أن يكون لك دور سياسي فتختارين الحاكم وتحاسبينه..

واستكمالا لواجبنا تجاهكن أخواتي فإننا من هذا المنبر في هذا المؤتمر الطيب، من فلسطين، أرض الإسراء والمعراج، من بيت المقدس، من أرض أبي الأنبياء، من مشارف عكا قاهرة الأعداء، من شاطئ يافا وحيفا.. نعلنها لنساء العالم أجمع ونقولها بصوت عالٍ مجلجل: أختاه أماه... إن من يعيد لك حقك، من يعيد لك كرامتك، من يعيد لك عفتك.. من يعيد لك حريتك الحقيقية وأمانك ودورك الأصلي وهو أمومتك هي الخلافة... من يرفع الظلم عنك هي الخلافة... فبها ستعودين كما كنت معززة مكرمة مصانة تجيَّش الجيوش لنصرتك، ويهب الخليفة لمعونتك..

بشراكن أخواتي الفضليات.. فإن الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة على الأبواب بإذن الله، وهي من ستطبق الأحكام الشرعية التي بها سننال حقوقنا ونحقق رفاهيتنا المنشودة بإذن الله..

فيا نساء خير أمة أخرجت للناس يا حفيدات أسماء والخنساء وأم عمارة، إلى العمل معنا ندعوكن، لننال العز في الدارين.. ونعيد سيرة صحابيات جليلات التزمن بأوامر الله عز وجل.. وعملن على نشر دينه.. وقدمن الغالي والنفيس لرفعة الإسلام...

سارعن إلى تحكيم شرع الله وصناعة غد مشرق للمرأة المسلمة والأمة جمعاء، والله نسأل أن يكون قريبا..

والسلام عليكن ورحمة الله وبركاته

conf_AR.indd 14 24.03.2015 00:51:19

رؤية عن حياة النساء في ظل الشريعة الإسلامية

أخواتي العزيزات:

إن المآسي والمصاعب التي تعاني منها النساء في ظل النظام الديمقراطي الرأسمالي وغيره من أنظمة البشر لن تنتهي إلا بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. لا يمكن لمسلسل الإهانات الذي تتعرض له النساء في البلدان الإسلامية من فقر وتعذيب واستغلال وحرمان من الحقوق السياسية والقانونية والتعليمية أن يتوقف إلا بتطبيق نظام الخلافة الإسلامية. حقيقة لا يمكن إخفاؤها وهي أن النظام العالمي الديمقراطي يستغل النساء لتحقيق مدخولات أعلى للدولة ومرابح أكثر لرجال الأعمال حتى ولو كان هذا على حساب التضحية بشرف المرأة وسعادتها. ويُسبب هذا النظام أيضا اضطرار المرأة إلى هجران دورها الأساسي وهو العناية ببيتها وأطفالها. في المقابل فإن نظام الخلافة الإسلامية يضمن للمرأة حقها في الأمن والإنفاق عليها وعلى أولادها، ويمَكِّنها من إتمام دورها في تنشئة أطفالها التنشئة الصالحة.

نعم أخواتي، إن دولة الخلافة ومن خلال تطبيق الأحكام الإسلامية المنبثقة عن الشريعة والتي تشمل السياسة والاقتصاد والقضاء والتعليم وغيرها من الأحكام تفرض على الدولة والمجتمع صيانة وضمان حقوق المرأة التي أوجبها الله لها من عيش كريم، وأمان ورفاه. إن التطبيق الجزئي للإسلام أو الحكم بأي مبدأ آخر من صنع البشر، كما رأينا خلال التسعين عاماً التي مضت منذ هدمت دولة الإسلام، لم ولن تجلب للمرأة إلا الآمال الكاذبة والوعود المنكوثة. إن قوانين وسياسات أنظمة دولة الخلافة على منهاج النبوة القادمة قريبا بإذن الله، مُسَطَّرة مُوثقة في كتاب مقدمة الدستور الذي أصدره حزب التحرير. في خطابي لكُنَّ اليوم أريد أن أقدم لمحة قصيرة وعميقة عن كيفية معالجة دولة الخلافة لثلاث مشاكل معروفة ومنتشرة تعاني منها النساء اليوم:

١- القضاء على الفقر وتحقيق السعادة:

لقد فرض الله سبحانه وتعالى على الدولة تأمين الحاجات الأساسية للإنسان بغض النظر عن كونه رجلا أو امرأة، مسلما كان أم كافرا، بالإضافة لذلك تعمل الدولة على توفير ازدهار اقتصادي يُمَكِّن الناس من تحسين أوضاعهم الاقتصادية قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ لابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِيمَا سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ: بَيْتٌ يَسْتُرُهُ، وَثَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ غَلِيظٌ، وَجِلْفٌ مِنَ الْخُبْزِ وَالْمَاءِ».

وهذا حاصل في دولة الخلافة من خلال تطبيق قوانين وسياسات المبدأ الاقتصادي الإسلامي الفريد والمتميز والذي يضمن التوزيع الفعال والعادل للثروات وتداولها. ويشمل أيضا أحكام تحريم الربا وكنز المال وتجمعه في أيدي القلة من الناس. هذا التحريم يحرر المال في المجتمع ويحفز الأفراد على الإنفاق والاستثمار في الأعمال عوضا عن ادخارها، وبالتالي خلق فرص عمل باستمرار. بالإضافة لذلك فإن الدولة ستوقف فورا أعباء فوائد القروض الربوية للمؤسسات المالية الدولية، وتستثمر هذه المليارات للقضاء على الفقر

conf_AR.indd 15 24.03.2015 00:51:20

في المجتمع ورفع شأن التعليم والصحة وغيرها من الخدمات. كما وتحرم الدولة أيضا خصخصة الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن والماء وتجعلها ملكا للجميع لقوله ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار». لذا تقوم الدولة بالاستثمار في مشاريع تطويرية لاستخراج الثروات الطبيعية من أراضينا؛ لأن العمل لا يوفر فقط فرص عمل جديدة للعديد من الناس في القطاع العام، ولكن أيضا بيع هذه الثروات في الأسواق العالمية، سوف يوفر الدخل اللازم للإنفاق على الخدمات في المجتمع وستعمل الدولة أيضا على إيجاد بنية مناسبة للأعمال. على سبيل المثال، ستلغي النظام الضريبي الذي يشكل عبئا ثقيلا على كاهل الأفراد والأعمال وهذا من شأنه أن يخفف الضغوطات الموجودة حاليا عن الناس، وتشجيعهم على الإنفاق والاستثمار. وتقوم الدولة إلى جانب ما ذكرنا بتقديم المساعدات التقنية والأدوات الزراعية والأراضي وحتى رأس المال للذين لا يملكونه، والخبرات اللازمة وغيرها من الوسائل التي تُمكّن الأفراد من العيش الكريم، وحتى بناء مشاريعهم الخاصة.

والدليل على هذا أن رسول الله ﷺ أعطى رجلا درهمين وقال له «كل بأحدهما واشتر بالآخر فأسا واعمل به».

هذه السياسة الاقتصادية الإسلامية تخلق فرص عمل كثيرة وتمكن الرجال من توفير المال الكافي للإنفاق على عائلاتهم وبالتالي القضاء على الفقر عند النساء. كما يجب على الدولة أن تضمن عملا لكل من يحمل التابعية فيها حتى يستطيع القيام بواجبه من الإنفاق على من تجب عليه رعايتهم. المادة ١٥٣ من كتاب مقدمة الدستور لحزب التحرير تنص على (أن الدولة مكلفة بضمان عمل لكل من يحمل التابعية).

وبالإضافة لهذا فإنه يحق للمرأة التي لا ينفق عليها زوجها أو أقاربها من الذكور أن تلجأ للقضاء لتحصيل حقها منهم. وعلى الدولة أن تنفق عليها إذا لم يكن هناك من ينفق عليها. لقوله ﷺ: «من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك كلاً فإلينا».

المادة ١٥٦ من كتاب مقدمة الدستور تنص على «يجب على الدولة الإنفاق على كل من لا يملك مالا أو لا يوجد لديه من ينفق عليه من أقاربه». فبالتالي يضمن القانون الإسلامي الأمن المادي للمرأة وعدم تركها عرضة للصعوبات الاقتصادية هي وأطفالها. بالإضافة لذلك، فإن دولة الخلافة هي القادرة على جمع الزكاة بشكل صحيح وإدارة مال الصدقات وتوزيعها على مصارفها الشرعية. يقول الاقتصادي حبيب أحمد، الخبير في القانون الإسلامي في معهد الشرق الأوسط للدراسات الإسلامية التابع لجامعة دورهام «لو جمعت الزكاة بشكل كامل من البلدان الإسلامية فإن عدد الفقراء سوف يقل بمقدار الثلث إلى النصف». أما بالنسبة للخدمات الأخرى مثل التعليم والصحة فإن على الدولة تأمينها لكل رعاياها، ذكرا كان أو أنثى ودون مقابل. وعلى الدولة أيضا توفير التعليم الأساسي والثانوي للبنين والبنات وتبذل كل ما في وسعها لتأمين التعليم العالي لهم حسب استطاعتها. لذا على الدولة إيجاد مدارس وكليات وجامعات كافية في جميع الولايات وتسعى إلى محو الأمية وتشجيع المرأة على تلقي الدراسات العليا وأخذ دورها في مختلف المجالات، بما فيها الفقه الإسلامي والطب والهندسة والعلوم واللغات. ويتم الإنفاق على كل هذه المصاريف من ملكية الدولة التي تقطعها نتيجة إدارتها للملكية العامة والثروات فكما نعلم جميعا فإن البلدان الإسلامية، بما فيه إندونيسيا، غنية جدا. على سبيل المثال فإن قيمة حقلين للغاز وهما حقل تارغو ومهالام الإندونيسيان، هي ٤٠٠٠ ترليون روبيه إندونيسية (ما يقارب ٣٢٠ مليون دولار) بينما بلغت الميزانية الإندونيسية لعام ٢٠١٤، ١٨١٦ ترليون روبيه، ٧٥٪ منها كانت من عائدات الضرائب. فإذا كانت هذه قيمة حقلين من الغاز، فكم تبلغ قيمة ٣٧ حقل غاز ونفط في إندونيسيا؟ بالإضافة إلى ثروات الغابات والبحار؟ يكفي هذا وزيادة لضمان عيش كريم لكل امرأة في إندونيسيا. ومثله يمكن أن يقال عن جميع البلدان الإسلامية التي حباها الله سبحانه وتعالى بثروات هائلة والتي بوحدتها في دولة الخلافة سوف تقضي على الفقر عند النساء في المنطقة كاملة. إن قيمة مناجم الفحم الباكستاني تبلغ مليارات البراميل النفطية في العالم العربي.

وعلى ضوء ما ذكر فإنه لا يوجد أي مبرر لأن تضطر أية مرأة للاستجداء في الطرقات أو الصراع من أجل لقمة العيش أو العمل الشاق المهين في مصانع إندونيسيا أو بنغلادش أو باكستان أو حتى الهجرة إلى خارج البلاد مع ما يصاحبه من ذل وهوان وخطر على حياتها. إن على الدولة أن تدعم النساء وتمكنهن من القيام بواجبهن الشرعي الأصلي وهو كونهن أمهات وربات بيوت. لن تقبل منهن إهمال واجباتهن الأساسية تحت ضغط العمل لكسب القوت. مع هذا وبوجود بيئة اقتصادية صالحة تستطيع النساء العمل في وظائف محترمة إذا أردن ذلك. فعلى سبيل المثال يمكنهن أن يصبحن طبيبات أو محاضرات أو صحفيات أو مهندسات أو مديرات شركات أو موظفات حكوميات أو قاضيات وممارسة كل النشاطات الاقتصادية الجائزة شرعا أو إقامة مشاريع اقتصادية، واستثمار الأموال، ، مثلهن مثل الرجال.

٢- حماية المرأة من العنف:

إن حماية شرف المرأة وأمانها يشكل حجر الزاوية في سياسة الدولة كما أوجبه الإسلام. تنص المادة ١١٢ من كتاب مقدمة الدستور لحزب التحرير «المرأة عرض يجب أن يصان». وتقوم الدولة بتوظيف أجهزتها السياسية والتعليمية والإعلامية بشكل واسع لتكريس فكرة احترام المرأة في المجتمع. كل هذا حسب أوامر الشرع الحنيف الذي أوجب على الرجل المعاملة الحسنة للمرأة قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقال ﷺ: «ما أكرمهنّ إلا كريم وما أهانهنّ إلا لئيم».

إن نظام التعليم في الإسلام الذي يبني الشخصية الإسلامية بالإضافة إلى تقوى الله تعالى في المجتمع سوف ينمي العقلية الواعية على مفهوم المحاسبة والاحترام في سلوك معاملة الرجل للمرأة. وتحرّم الدولة كل شكل من أشكال العنف ضد المرأة أو استغلالها

conf_AR.indd 16 24.03.2015 00:51:23

أو الحط من قيمتها. وسوف تعمل الدولة على تغيير كل السلوك الثقافي الذي يحط من شأن المرأة أو يسلبها حقوقها الإسلامية، وستقوم الدولة أيضا بالقضاء على ظلمها من العادات والتقاليد مثل الزواج القسري وجرائم الشرف.

وسوف تمنع الدولة تدفق كل الأفكار أو الصور أو الكتب والمجلات أو الموسيقى إلى المجتمع، والتي ترخص من قيمة المرأة وتروج للشهوات والمتع، وتفاقم العنف والاضطهاد ضد المرأة.

وبالإضافة لهذا فإن النظام الاجتماعي في الإسلام الذي ينظم اجتماع المرأة بالرجل ويقنن العلاقات الجنسية ويحصرها بالزواج فقط، يقدم الإطار الذي تصان به كرامة المرأة بشكل عملي؛ بداية عن طريق المحافظة على طهارة العلاقة بين الجنسين وعدم حصرها في العلاقات الجنسية ما يؤدي إلى إنشاء تعاون صحي ومنتج بين الرجال والنساء في كافة مجالات الحياة. وأيضا كل هذا يساعد على المحافظة على جو شديد الاحترام للمرأة مما يؤدي إلى التقليل من العنف وغيره من الجرائم ضدها. وأخيرا فإن نظام الخلافة يعاقب وبشدة على كل الجرائم ضد النساء، بما فيها العنف والاغتصاب. هذه القوانين تشمل الجلد للقاذف والقتل على بعض الجرائم التي يُتعدى فيها على كرامة المرأة. روى وائل بن حجر أن امرأة اغتُصبت في عهد رسول الله ﷺ عندما خرجت من بيتها للصلاة فجيء بالرجل إلى النبي ﷺ وأمر بقتله وخلّى سبيل المرأة. ولهذا تتبنى الدولة مجموعة من القوانين والمبادئ التي ترفع فيها من قيمة المرأة وكرامتها.

٣- ضمان الحقوق السياسية للمرأة:

سوف تعيد دولة الإسلام الحقوق السياسية للمرأة والتي سلبتها منها الأنظمة الوضعية الدكتاتورية والديمقراطية. وسوف تتمتع المرأة في ظل دولة الخلافة بالحقوق والواجبات السياسية نفسها التي يتمتع بها الرجل. إن الأدلة الشرعية الوفيرة تفرض على الرجل والمرأة أن يكون لهما دور فعال ومؤثر في المجتمع، والاهتمام بشؤون الأمة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاسبة الحاكم. قال رسول الله ﷺ: «كَلاَّ وَاللَّهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهُوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا وَلَتَقْصُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَصْرًا». فبما أن الشفافية والمحاسبة دعائم أساسية في الحكم الإسلامي، سوف توفر الدولة وسائل متعددة للمرأة لرفع شكواها ضد الدولة وتحاسب الحاكم وتعبر عن آرائها السياسية. والمادة ٢٠ من كتاب مقدمة الدستور «إن محاسبة الحكام هو حق للرعية وفرض كفاية عليهم». لذا يمكن للنساء أن ينخرطن في الأحزاب السياسية وطرح وجهات نظرهن عبر الإعلام المستقل، أو تأسيس وسائل إعلام دون طلب ترخيص. وسوف يكون لهن الحق في الترشح لمجلس الشورى الذي يحاسب الحكام في جميع شؤون الدولة. إن التاريخ الإسلامي حافل بأروع الأمثلة التي تدل على أن آراء المرأة السياسية لها من التقدير ما لها. نذكر على سبيل المثال لا الحصر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يجمع الرجال للشورى وكان أيضا يطلب رأي امرأة تدعى الشفاء لفطنتها وبصيرتها، وغالبا ما كان يأخذ برأيها. بالإضافة لهذا فإن دولة الخلافة تعطي المرأة حقها الشرعي في انتخاب الخليفة وممثلي مجلس الشورى وأيضا رفع شكواها على الحكام، إلى قاضي المظالم الذي ينظر في قضايا الظلم الواقع على الرعية من قبل الحكام. وهذا يتيح المجال للمرأة بأن تحاسب الحاكم دون خوف، وبهذا تكون دولة الخلافة هي النموذج الأسمى في إعطاء المرأة حقوقها السياسية.

في الختام

أخواتي العزيزات... على ضوء ما ذكر، فإنه مما لا شك فيه بأن تطبيق الإسلام تطبيقاً شاملاً من قبل دولة الخلافة سيحقق مستقبلا مشرقا لحياة النساء. هذه الدولة التي استطاعت تاريخيا أن تعطي الناس جميعا بمن فيهم النساء الأمن والازدهار. إن احترام المرأة وصون عرضها وكرامتها إنما هي حقوق أوجبها الله لهن من فوق سبع سماوات؛ فلذلك يجب ألا نبتغي حلولا لمشاكلنا إلا من الإسلام. فهلمّوا بنا نلفت انتباهنا وآمالنا وجهودنا نحو العمل لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، لأنها الدولة الوحيدة القادرة على إحداث التغيير الصحيح وتحقيق الكرامة والإنصاف للمرأة في العالم الإسلامي.

يقول الله سبحانه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]

عفة آينور رحمة

الناطقة الرسمية لحزب التحرير في إندونيسيا - القسم النسائي

conf_AR.indd 17 24.03.2015 00:51:24

الكلمة السادسة

من تركيا

دور المرأة في إيجاد التغيير السياسي الحقيقي

الضيفات العزيزات، المسلمون الأعزاء

أحييكم بخير التحية وأعذبها، السلام من الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحييكم من عبق الخلافة العثمانية

أحييكم من أرض الفاتح السلطان محمد خان، السلطان الذي هزم الإمبراطورية الرومانية وفتح القسطنطينية، ما مهد الطريق للأجيال اللاحقة لتوسيع حدود دولة الخلافة الإسلامية حتى وصلت إلى أبواب فينا.

أحييكم كحفيدات الخليفة سليمان الأول الذي أرسل أسطولا من ٣٦ سفينة إلى إسبانيا لإنقاذ ٧٠ ألفا من مسلمي الأندلس - رجالا ونساء - كانوا يتعرضون للاضطهاد من قبل الحكام النصارى فيها.

أحييكم من عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي لم يتخل عن حفنة من تراب بيت المقدس وكان حاميا للمسجد الأقصى.

أدعو الله سبحانه وتعالى بأن يكرمكن بطاعته وأن يرزقكن استجابة لخير الدعاء.

الضيفات العزيزات، الأخوات الحبيبات.. إن هذا التراب الذي نعيش عليه كان تابعا لدار الإسلام (الأراضي الإسلامية) منذ ما يقرب من ألف سنة. هذه الأرض - بعد أن دخلها الإسلام وحكمها - كانت دائما مكانا آمنا للأفراد المسلمين وغير المسلمين الذين عاشوا فيها، لأن دولة الخلافة حمت دوما رعاياها ورعت شؤونهم مهما كانت التكلفة، دون أي اعتبار للنواحي الاقتصادية أو الإقليمية. وكانت المرأة بلا شك من أكبر المستفيدين من هذه الحياة الآمنة المطمئنة المحمية. وقد كان في ظل دولة الخلافة - أنه عندما صاحت امرأة مظلومة من عمورية التي تقع بجانب أنقرة: وا معتصماه! - رد على ندائها حكامنا في ذاك الزمان فقادوا الجيش استجابة لندائها. لكننا اليوم ليس لدينا أي حاكم كالخليفة المعتصم مستعد لسماع صيحات المرأة المضطهدة المظلومة، ومستعد للاستجابة لنداءات النساء المحتاجات..

قتيبة القائد العظيم لجيش الخليفة المعتصم، قبض على قائد يوناني خسيس كانت سمعته السيئة في تعذيب النساء المسلمات منتشرة، فعرضت عليه فدية كبيرة من أجل إطلاق سراحه. وقد كانت هذه الفدية كبيرة إلى درجة جعلت بعض مساعدي قتيبة يقترحون إطلاق سراح القائد اليوناني، معتقدين أن هذه الأموال من شأنها أن توضع تلبية لحاجات المسلمين. مع ذلك، كان جواب قتيبة لهم: «لا والله لا تروّع بك مسلمة أبدا..»

conf_AR.indd 18 24.03.2015 00:51:25

وبناء على ما ذكر آنفا، لأننا اليوم نعيش حياة بعيدة كل البعد عن وجود مثل هذه الحماية والأمن والسلامة. فالنساء المسلمات اليوم يتعرضن لإذلال وامتهان لكرامتهن في جميع أنحاء العالم ولا يوجد حاكم من بلاد المسلمين مستعد لمساعدتهن. لم يعد هناك أمن ولا أمان على الأرواح ولا الممتلكات ولا الشرف. ولقد وصل بنا الحال اليوم في دولنا الحالية، إلى أن تصبح النساء ليست خائفة من أن تتعرض للهجوم والقتل من قبل أعداء غرباء، لا فالأحداث الأخيرة في تركيا تظهر خلاف ذلك. واحدة من أهم القضايا وأكثرها ضغطا التي نوقشت في هذا البلد هي الدعوة لإيجاد حل جذري لقضية العنف ضد المرأة وقتل الإناث. وقد قتلت المئات من النساء خلال العقد الماضي وتعرضت الآلاف لسوء المعاملة. ومع ذلك فإن طريقة حماية الدولة للمرأة من هذه الهجمات التي تحدث نتيجة للأيديولوجية الرأسمالية الفاسدة هي تراجيدية كوميدية، فطريقة حماية الدولة للنساء من هذه الهجمات هي بتعليمهن كيفية الصراخ.

بعد زوال دولة الخلافة وبعد أن حلت محلها الجمهورية الديمقراطية العلمانية في تركيا، زادت الهجمات ضد المرأة وتفاقمت بشكل مروع. وبالفعل، وبعد دراسة لما يزيد عن ٩٢ عاما مضت على هدم الخلافة والتي حكم في أثنائها النظام العلماني الرأسمالي، رأينا ولا نزال الحال السيئ الذي تعيشه المرأة وقد تحولت إلى سلعة وأداة للدعاية. المرأة، التي تعد شرف هذه الأمة، تتعرض للاستغلال في جميع أنواع الفجور وقد ديست كرامتها وضاعت خصوصيتها. أما واجب الأمومة الذي حباها الله به فقد أصبح محط ازدراء وأمرا ثانويا بعد خطط الوظيفة. تُدفع نساؤنا للعمل في وظائف قمعية أو لا أخلاقية لا تليق بطبيعتها، ويتم إجبارها على ترك أطفالها لفترات طويلة؛ كل ذلك بحجة المساواة.

ولكن ماذا فُعل اليوم في تركيا وباقي بلاد العالم من أجل إنقاذ النساء من هذا الواقع المزري؟ فإن قيل: «ما هو الشيء الذي بإمكاننا فعله للدفاع عن المرأة وحمايتها؟» فالجواب الأول الذي يتبادر إلى أذهان الكثيرين هو الحركة النسوية والمساواة بين الجنسين. للأسف، تُعطى الحركة النسوية هذه الفرصة - التي عوضا عن حل المشكلة تزيدها عمقا وتعقيدا - وذلك نظرا لعدم معرفة الأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية والتي تتلاءم مع طبيعة المرأة وواقعها وحقيقتها، وكذلك بسبب غياب الدولة التي ستطبق هذه الأحكام. وإن أول فكرة تولدت في عقول أفراد الحركة النسوية هي المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات والفرص والخيارات.

لذلك أقدمت النسويات في الحركة النسوية على القيام بعدد من الإجراءات من أجل الوصول إلى حقوق المرأة على هذا الأساس، فعلى سبيل المثال دعوا إلى تكريس المساواة بين الجنسين في الدساتير، وتقنين الإجهاض، وعملوا بشكل حثيث على حظر تعدد الزوجات. ومع ذلك، فإنهن يتجاهلن حقيقة أن دولا مثل الدنمارك والسويد اللتين تم الإشادة بقوانين المساواة بين الجنسين فيهما ووصفتا بأنهما البلدان الأكثر تحقيقا للمساواة بين الجنسين وفقا لمؤشر الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين تعتبران الأعلى في معدلات العنف ضد المرأة وفقا لمسح أجرته وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية عام ٢٠١٤. ففي الدنمارك كان ٥٢٪ من ضحايا العنف من النساء وفي السويد ٤٦٪.

وتكافح النسويات أيضا لإشراك عدد أكبر من النساء في البرلمان أو في الوظائف الحكومية، مدعيات أن هذا هو المسار الأنجع لتحسين حقوق المرأة. ومع ذلك، فإنهن يتجاهلن حقيقة أن رواندا على الرغم من أن ٦٤٪ من نوابها من النساء إلا أن ٤٥٪ من سكانها لا يزالون تحت خط الفقر، ما يشمل الملايين من النساء. وعلاوة على ذلك ففي جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من أن ٤٠٪ من أعضاء الجمعية الوطنية هن من النساء إلا أن هذا البلد نال سمعة سيئة كونه واحدا من عواصم الاغتصاب في العالم. وقد دعت النسويات أيضا إلى انخراط للمرأة أكثر في سوق العمل، مدعيات أن هذا سيؤدي إلى تمكين المرأة واحترامها وتوفير حياة أفضل لها. ومع ذلك، فإن بلادا مثل ملاوي وموزمبيق وبوروندي، حيث تشكل المرأة الجزء الأكبر من القوى العاملة، بالكاد تشكل قدوة فيما يتعلق بتأمين الرفاهية للنساء. وبالإضافة إلى هذا كله، فإن طريقة الحركة النسوية في التغيير تتضمن إصلاحات في القوانين الفردية داخل الدول، وسن الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمرأة وتنظيم حملات التوعية ضد عدد لا يحصى من المشاكل كالعنف ضد المرأة. ومع ذلك، فإن أيا من هذه الإجراءات أو الاستراتيجيات كانت قادرة حتى على تقليل حجم الإساءة التي تتعرض لها النساء داخل المجتمعات فضلا عن تقديم أية حلول لمشاكل المرأة.

فلماذا لم تنجح الحركة النسوية؟ يمكننا الإجابة على هذا السؤال على النحو التالي: لقد تم تأسيس الحركة النسوية على أساس خاطئ. فقد تعاملت النسوية مع كل مشكلة واجهتها المرأة على أنها مشكلة بين جنسين. وذلك أنهن في الوقت الذي كُنَّ فيه يعبرن عن مطالبهن من أجل حقوق المرأة لم تر هذه الحركة أن السبب الحقيقي لمشاكل المرأة نشأ من الأنظمة الوضعية البشرية التي حكمتهم والقيم الفاسدة التي تهيمن على مجتمعاتهم. لم تدرك هذه الحركة عجز الأيديولوجيات البشرية الوضعية وفشلها في تحقيق السعادة للإنسان أو حل المشاكل بشكل فعال نظرا لعقول عاجزة ناقصة محدودة بشرية - الذكر منهم والأنثى. ولم تر الحركة بأن تطبيق مثل هكذا أنظمة فتح الباب لظهور ديكتاتوريات ظلمت المرأة وحرمتها من حقوقها. هذا فضلا عن كونها لم تعترف بأن النظام الرأسمالي الديمقراطي العلماني - الذي سيطر ولا يزال على الساسة والاقتصاد في العالم خلال القرن الماضي - هو المسؤول عن إفقار الملايين من النساء والتسبب في حالة يرثى لها من التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة في بلادنا. كما أن الحركة أغمضت عيونها عن حقيقة أن هذا النظام هو الذي يسمح باستغلال أجساد النساء من أجل الربح، وهو الذي يشجع السعي لتحقيق الرغبات الفردية ويعاقب على جنسنة المرأة - ما أدى إلى تدهور مكانة المرأة وتسبب في انتشار وباء الجرائم الجنسية وغيرها من الانتهاكات التي تواجهها النساء اليوم.

ولذلك فإن الحركة النسوية تسعى خطأ إلى إصلاح وتعديل جزئي للقوانين، عوضا عن اقتلاع هذه الأنظمة من بلادنا. ولذلك فإن

conf_AR.indd 19 24.03.2015 00:51:28

طريقتهم هذه في التغيير تحافظ وببساطة على بقاء الوضع كما هو وتعزز بقاء الأنظمة الفاسدة المتعفنة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، والتي هي المصدر الأساسي لبؤس النساء في المنطقة. وإن سبب هذا كله هو إشاحتهم بوجههم عن المشكلة الحقيقة، وتركيز عملهم في أطر نظم معيبة فاشلة بدلا من إجراء إصلاح جذري انقلابي، ما يضيع جهود الكثيرين. أخواتي الكريمات! ذلك هو الإسلام، النظام الذي يطرح حلولاً سليمة للمشاكل التي نتعرض لها في كل مجال من مجالات الحياة. كذلك أوجدَ أيضا أنسب الحلول لمشاكل النساء. والواقع أن المرأة التي تعيش تحت راية دولة الخلافة التي تطبق الشريعة الإسلامية، كانت فتاة عفيفة، وامرأة محمية، وأماً متميزة، وزوجة قوية. هذه هي الدولة التي لا تتسامح مع أي كلمة أو فعل ضد كرامة المرأة، الدولة التي تمكّن المرأة المسلمة من ارتداء اللباس الشرعي والالتزام بجميع واجباتها الدينية تحت الحماية القانونية الكاملة، وهي الدولة التي حشدت الجيوش للدفاع عن شرف المرأة ودمها إن لزم الأمر. وهي الدولة التي ستُحكم من قادة أتقياء يكونون خدماً مطيعين لأمتهم وحماة للناس كما أمر الإسلام، هؤلاء القادة الذين سيحملون الأعباء الاقتصادية على عاتقهم وسيسعون جاهدين لتأمين حياة كريمة لشعبهم. إنها الدولة التي من شأنها أن ترفع عن النساء عبء كسب لقمة العيش، بحيث لن يكنّ بحاجة لصراع يومي مرير من أجل إطعام أنفسهن وأهلهن. هي التي ستوفر الراحة والأمن الاقتصادي وهي التي ستعيد كل الحقوق التي فرضها الله للمرأة. هي الدولة التي ستمكّن المرأة من أن يكون لها حضور سياسيّ، ولن تقبل بأقل من تعليم متميّز ونظام رعاية صحية من الدرجة الأولى. هذا ما يقدمه تطبيق الشريعة في ظل الخلافة للمرأة، مسلمة وغير مسلمة!

لذلك أخواتي، لا يكون التغيير الحقيقي للنساء في بلاد المسلمين بالنسبة لنا، إلا من خلال إعادة بناء دولة الخلافة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العمل السياسي والفكري الذي يتطلب تغيير الأفكار غير الإسلامية في مجتمعاتنا إلى أفكار إسلامية، واقتلاع الأنظمة الوضعية القمعية التي تسمم أرضنا من جذورها واستبدال نظام الإسلام بها. هذا هو المسار الصحيح لإحداث تغيير سياسي حقيقي للمرأة. وأي استراتيجية للعمل غير هذه محكوم عليها بالفشل في تحسين حياة النساء، ولن تؤدي إلا لإطالة أمد معاناتهن. إن إقامة هذه الدولة واجب على عاتقنا كرجال ونساء مسلمين، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

لذلك، الحمد لله تعالى أن الدعوة لهذا الحل أصبحت أقوى يومًا بعد يوم بين رجال المسلمين ونسائهم في أنحاء العالم. في الواقع، استطلاعات الرأي في العالم الإسلامي تظهر أن نساء المنطقة تدعم بأغلبية ساحقة، تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، معتبرين إياها طريقهم إلى التحرر من عقود القمع. على سبيل المثال، أظهر استطلاع «غالوب Gallup» عام ٢٠١٢ بشأن آراء النساء في البلدان العربية أن ٨٢٪ من النساء في مصر، ٩٠٪ في اليمن و ٧٤٪ في تونس تدعمن الشريعة كمصدر للتشريع. وفي طليعة النضال من أجل إقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة، كان حزب التحرير وهو حزب سياسي إسلامي عالمي.

هذا يشمل النساء في جميع أنحاء العالم، اللاتي يشتغلن في نضال دائم، ملتزمات بإقامة هذه الدولة. على سبيل المثال في عام ٢٠١٢، نظمت شابات حزب التحرير مؤتمرا عالميا تاريخيا في تونس بعنوان «الخلافة نموذج مضيء لحقوق المرأة ودورها السياسي» وكان هذا أول وأكبر مؤتمر نسائي يتم تنظيمه في منطقة الربيع العربي منذ الإطاحة بالطغاة، حضرته نحو ١٠٠٠ امرأة من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك السياسيات والكاتبات والأكاديميات والصحفيات وقياديات في المجتمع وممثلات عن المنظمات. وفي وقت لاحق من العام نفسه، تم تنظيم مؤتمر عالمي آخر في إندونيسيا، بعنوان «الخلافة تحمي المرأة من الفقر والاستغلال». اجتمعت فيه حوالي ١٥٠٠ امرأة مؤثرة مع متحدثات باسم الحزب من جنوب شرق آسيا وأوروبا وإفريقيا والعالم العربي. ونظمت شابات حزب التحرير أيضا، عددًا من الحملات العالمية في السنوات الأخيرة، منها من تهدف لرفع سقف الوعي بمحنة النساء المسلمات والأطفال في سوريا وفلسطين وبورما وإفريقيا الوسطى. وشملت هذه الحملات ندوة نسائية لم يسبق لها مثيل في عمان - الأردن، تهدف إلى تركيز اهتمام العالم على المعاناة الرهيبة التي تعاني منها النساء المسلمات والأطفال في سوريا، وكذلك حلقة دراسية في كوالالمبور - ماليزيا التي ناقشت الاضطهاد العرقي لنساء مسلمي الروهينجا والأطفال على يد البوذيين. جنبًا إلى جنب مع هذه الأحداث الدولية، تعمل نساء حزب التحرير دون كلل أو ملل في كل أنحاء العالم داخل مجتمعاتهن في حمل الدعوة لدولة الخلافة، والحفاظ على الهوية الإسلامية للمسلمين وصدّ الحرب الدعائية ضد الإسلام، فأقمن المحادثات والمؤتمرات والمناقشات في المساجد والمدارس الإسلامية والمنازل. وشاركن في مناقشاتٍ مع السياسيات والكاتبات والصحفيات وغيرهن من صناع الرأي من النساء. كما تم احتضان مناقشات على شكل موائد مستديرة مع نساء ذوات نفوذ. وقامت شابات حزب التحرير بإصدار نشرات ومجلات وكتب وتعاملت مع وسائل الإعلام. وبالفعل فقد تعاظمت عضوية النساء وتزايد دعم الحزب في السنوات الأخيرة. فقد حضر حوالي ١٥٠ ألفاً من النساء في سلسلة المؤتمرات التي نظمتها شابات حزب التحرير إندونيسيا عام ٢٠١٣.

لذلك أيتها الضيفات الكريمات، في نهاية هذا المؤتمر المهم اليوم حول المرأة والشريعة، ماذا نطلب منكن نحن أخواتكن في حزب التحرير؟ أخواتي الحبيبات، هناك منكن ممن حضرن اليوم من لديها تأثير كبير في مجتمعاتها وشبكة اتصالات كبيرة. هذه نعمة عظيمة من الله سبحانه وتعالى أنه قد أسبغ عليكن القدرة على إحداث تغيير كبير في أوساط المجتمعات المحلية الخاصة بكن. لذلك نطلب منكنّ أن تستخدمن نفوذكن لفعل ثلاثة أشياء إن شاء الله: أولاً، رفض مفاهيم النسوية والمساواة بين الجنسين، وهي الغريبة عن إيماننا والتي لم تعطِ سوى أمل كاذب، ووعود زائفة وتفاقم مشاكل المرأة. وهذا يشمل رفض المعاهدات والاتفاقيات والقوانين والحركات التي تشكلت وفق هذه الأفكار غير الإسلامية وكذلك التصدّي بشدة لكل محاولات فرض العلمانية وتقويض الأحكام الاجتماعية داخل مجتمعاتنا. كما تشمل التخلص من مفهوم «النسوية الإسلامية» الخبيث. وللبحث عن حلول لمشاكلنا، يجب علينا دائما أن نأخذ الإسلام كأساس. وثانيًا تثقيف وتمكين المجتمعات المحلية الخاص بكنّ من العلم والحجج لمواجهة أية هجمات

conf_AR.indd 20 24.03.2015 00:51:29

كلمة تركيا

على مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية وتقديم الحقيقة إلى كل من تعرفنه عن موقف وحقوق وواجبات المرأة في الإسلام وتحت الحكم الإسلامي.

وإلى جانب هذا، دعونا نسعى للنشاط ضمن وسائل الإعلام واستخدام وسائل الإعلام الخاصة بنا، وسائل الإعلام (الاجتماعية)، وجميع الوسائل المتاحة لدينا، لمحاربة أكاذيبهم حول ديننا والشروع في مناقشات حقيقية حول أفضل حل لتأمين حياة كريمة للنساء. ولكن أخواتي، هذا يعني أيضًا دعوة مجتمعاتنا لرفض أي آراء وممارسات تقمع النساء وتستغلهن من قبل أولئك الذين لديهم أجندة ضد الإسلام لوضع ديننا وضع المتهمّ. وثالثا، ندعوكن لدعم الدعوة لدولة الخلافة من خلال مناقشة ذلك مع كل من تعرفن لإبراز أن هذا النظام محدد من الله سبحانه وتعالى لحكم بلادنا الإسلامية، وكذلك النظام الوحيد الذي يمكن أن يزيل الظلم وجبل المشاكل الذي تواجهه النساء اليوم والذي سيعطي القيمة التي تستحقها المرأة.

والوفاء بهذا الالتزام العظيم الذي فرضه الله سبحانه وتعالى علينا، ونتطلع أخواتي العزيزة إن شاء الله إلى جزاء كبير، لأن سبحانه وتعالى وعد أولئك الذين يكافحون من أجل إقامة صاحب الدين على هذه الأرض، في حديث رسول الله ﷺ: «إذا جاء الموت طالب العلم، وهو على هذه الحال مات وهو شهيد».

وفي نهاية كلمتي لكن أخواتي العزيزات، أسأل الله سبحانه وتعالى أن نلتقي تحت راية العقاب، والسلام عليكم ورحمة الله.

conf_AR.indd 21 24.03.2015 00:51:30

القسم النسائي
في المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

conf_AR.indd 22 24.03.2015 00:51:33